



مجلس الأمن
الأمانة العامة
قطاع البحوث والمعلومات
إدارة الدراسات والبحوث



المسألة الكردية :

نشأة المشكلة وأبعادها السياسية والقومية وانعكاساتها الإقليمية

إبريل ١٩٩٩

٢٠٠٦

State of Kuwait
National Assembly



دولة الكويت
مجلس الأمة

الأمانة العامة
قطاع المعلومات
إدارة البحوث والدراسات

المسألة الكردية

نشأة المشكلة وأبعادها السياسية والقومية

وانعكاساتها الإقليمية

إشراف

المستشار : أ.د. رمزي سلامة

إعداد

باحث سياسي : إبراهيم دشتي

إبريل ١٩٩٩م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

الأمانة العامة
إدارة البحوث والدراسات



المسألة الكردية

نشأة المشكلة وأبعادها السياسية والقومية
وإنعكاساتها الإقليمية

إشراف
المستشار
أ.د. رمزي سلامة

إعداد
حمدان الشمري
باحث سياسي

أبريل ١٩٩٩م

المسألة الكردية

"نشأة المشكلة ، أبعادها السياسية والقومية"

"وانعكاساتها الإقليمية"

مقدمة :

في عالمنا المعاصر يوجد ما يزيد عن مائتي أقلية قومية وعرقية ، ويعد الأكراد الأكثر بروزاً بين هذه الأقليات . بل يمكن النظر إلى الأكراد على أنهم من "الأغليات الثانوية" . فکردستان كلمة تعني "وطن الأكراد" ... ورغم توغل هذه الكلمة في الجغرافيا والتاريخ ، إلا أن الحقيقة والواقع يصران على أن الأكراد شعب بلا وطن ... وقضية بلا حل .

ويقدر عدد الذين يتعرضون للضرر - من الجماعات الطائفية النشطة سياسياً - بحوالي سدس سكان العالم . بعض هؤلاء - مثل الفلسطينيين في الشرق الأوسط والمسلمون في كوسوفو - قد عانوا بشدة من الحروب الداخلية والقمع ، والبعض الآخر تكللت جهودهم وحروبهم بالحصول على الحكم الذاتي أو بالاعتراف بهم كأحد عناصر التعددية الثقافية التي تعيش معاً داخل الإطار السياسي للدولة (مثل السيخ في الهند ، الكاثوليك في شمال أيرلندا ، والأقلية السويدية في فنلندا) . وفي العديد من تلك الصراعات تتحقق التسويات السياسية عن طريق الاجراءات التي تتخذها حكومات متفتحة غير تسلطية مثل : الحكم الذاتي ، التعددية الثقافية ، المشاركة في السلطة ، أما الأكراد فهم قوم مشتتون حتى اليوم ضمن شعوب أخرى ويشكلون واحداً من الصراعات العرقية - السياسية Ethnopolitical صعبة الحل بل المعقدة .

لقد وجدت الجماعات الطائفية تاريخياً قبل ظهور نظام الدولة المعاصرة ، وظلت في معظم البلدان تصر على البقاء رغم سياسات الاستيعاب أو القمع ، كما كانت دائماً تعود إلى الظهور حين يتم إعادة ترسيم الحدود الدولية .

وتفتقد معظم الجماعات الطائفية لحالة التنظيم السياسي ، وهي غالباً شعوب " في حالة تشوش وضياح " ، وإن كانت أكثر تماسكاً من الجماعات المتجانسة لكنها غير مترابطة سياسياً واجتماعياً . والجماعات الطائفية هي - من حيث الجوهر - تجمعات سيكولوجية يتشارك أعضاؤها في هوية متميزة تقوم على سمات ثقافية ونمط حياة خاص بهم يميزهم عن الآخرين الذين يتفاعلون معهم . ويمتلك أفراد هذه الجماعات الطائفية أسساً ممكنة لهوية جماعية مشتركة مثل : الخبرات

التاريخية ، اللغة المشتركة ، الأسطورة ، المعتقدات الدينية ، اللغة ، الأصل العرقي ، إقليم يقيمون فيه ، وحرف تقليدية ، وقيم قبلية .

والأكراد كشعب مشتت يختلف وضعهم كثيراً عن الفلسطينيين فهم ليسوا من العرب - وان كانوا مسلمين سنيين - كما أن عددهم يربوا على العشرين مليوناً ويعيشون في خمس دول رئيسية هي : تركيا وإيران والعراق وسوريا وأرمينيا إضافة إلى إقامة العديد منهم في أوروبا والاتحاد السوفيتي ومصر ولبنان وغيرها ، كما أن الأكراد قد بدأوا التحرك للحصول على الحكم الذاتي منذ أوائل القرن العشرين لكنهم لم يصلوا بعد إلى اتفاق مماثل لاتفاق أوسلو الفلسطيني الاسرائيلي حول الحقوق والحدود .

أهمية الدراسة :

تشكل الصراعات العرقية تهديداً خطيراً ومتنامياً للأمن العالمي . فقد دمرت الصراعات العرقية جمهورية يوغوسلافيا السابقة ، ثم امتدت نيران الصراع لتغطي مساحة أوسع على خريطة العالم السياسية حين تدخلت مجموعة دول حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (في مارس وإبريل ١٩٩٩م) لتوقف مجازر الصرب ضد المسلمين من ألبان كوسوفو . كما تهدد هذه الصراعات الجمهوريات التي خلفت الاتحاد السوفيتي ، وها هي بدأت ولم تتوقف في جنوب السودان وإثيوبيا بعد أن كانت مشتتة بين التوتسي Tutsi والهوتو Hoto في رواندا وفي غيرها من المناطق في العالم .

وقد كشفت بعض الدراسات الهامة (١) أن الصراع القائم على أساس عرقي أصبح ظاهرة عالمية منتشرة ، وغالباً ما تتحول إلى العنف والوحشية ، ويتجاوز العنف الحدود الوطنية ويصبح الصراع مشتبكاً مع قضايا إقليمية أكبر .

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في غموض القضية الكردية لدى الغالبية من الرأي العام العربي والذي يفتقر غالباً - رغم الجوار الجغرافي والتاريخي - إلى الحد الأدنى من المعلومات عن القضية الكردية . وقد ترك هذا الغموض المجال للغموض في تفاصيل هذه القضية للمستشرقين والباحثين من الروس والألمان والإنجليز والأكراد أنفسهم ، كما أدلت فيها بدلوها أطراف غير

(١) تيد روبرت جار : "أقليات في خطر" تعريب : مجدي عبدالحكيم وسامية الشامي ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٥م ، ص ١٠ .

محايدة كثيرة . ثم أن القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني في تركيا (عبدالله أوجلان) قد دفع مؤخراً بالقضية الكردية إلى سطح الأحداث وخاضت فيها وسائل الاعلام بشكل ربما يشوه الحقائق أحياناً... فلزم الأمر اللجوء إلى التدقيق العلمي للتوصل إلى الكثير من الحقائق التي كانت غائبة حول هذا الموضوع .

وأخيراً ... لاشك ان للقضية الكردية انعكاساتها السياسية على المنطقة بأكملها وعلى بعض الدول العربية بشكل خاص ، كما أن التدخلات الأجنبية فيها قد خلقت منها مشكلة شائكة وصعبة لارتباطها بالعديد من التوازنات والحسابات التي تخضع في النهاية لمنطق صراع القوى بالمنطقة ... فأين نحن من تلك الحسابات والتوازنات ؟ ذلك ما تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عنه .

مشكلة البحث :

يسعى الباحث في هذه الدراسة للإجابة عن أسئلة محددة كالآتي :

- ١ - من هم الأكراد ؟
- ٢ - ما هي المشكلة الكردية ؟
- ٣ - هل يتشابه وضع الأكراد داخل الأطر السياسية للدول التي يعيشون فيها من حيث نمط الحياة والحقوق الذي يحظون بها في كل منها ؟
- ٤ - ما هي إنعكاسات القضية الكردية إقليمياً ودولياً ؟
- ٥ - ما هي الدروس المستفادة من الإطلاع على تداعيات المشكلة الكردية ؟

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى التعريف بأكبر الأقليات المسلمة التي تعيش مشتتة في منطقة الشرق الأوسط ، والتعرف على مدى احتمالات ان تتطور هذه القضية مستقبلاً لتصبح أحد أسباب زعزعة الاستقرار في بعض البلدان العربية (وخاصة في العراق) كما تلقي الدراسة الضوء على العديد من المحاذير المحيطة بالقضية الكردية وعلى كيفية التعامل معها سياسياً وقومياً .

منهج الدراسة وخطتها :

تعتمد الدراسة على القراءة الموضوعية للتاريخ الكردي . وهي لذلك تنهج المنهج الاستقرائي التحليلي . فقمنا في الفصل الاول بتصوير وضع الأكراد كما هم في الوقت الحاضر ثم تطرقنا إلى سرد قصتهم من زاوية جيوسراتيجية ، وفي الفصل الثاني حاولنا تحليل العناصر المحيطة بالظاهرة الكردية سواء داخل الأطر السياسية التي يقيمون فيها الأكراد في كل من تركيا والعراق وإيران وسوريا ، أو في إطار تفاعلاتها إقليمياً مع أطراف وقضايا أخرى مثل حربي الخليج

الأولى والثانية ، وقضية السلام في الشرق الأوسط وموقف كل من إسرائيل وأوروبا من القضية الكردية . كما تطرقنا إلى دراسة الآثار الناجمة عن تدخل أطراف دولية كالاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وسابقاً عصبية الأمم على مدى العقود الأربعة الأخيرة في المسألة الكردية ، وما أسفرت عنه هذه التدخلات من تداعيات تستحق الوقوف أمامها والتمعن في معابنها واتخاذ ما يلزم من احتياطات حيالها حرصاً على هاجس أكبر هو هاجس الأمن العربي .

كما خرجنا بأهم النتائج التي أبرزناها في خاتمة الدراسة والتي انقسمت إلى مجموعتين من الحقائق الموضوعية ، الأولى ذات سمة عامة تخص كل الأكراد كشعب وكقضية ، والثانية ذات طابع إقليمي تنصب على وضع الأكراد داخل كل من تركيا والعراق وإيران وسوريا ، ... راجين أن تسهم هذه الدراسة في الإجابة على ما وضعناه لها من تساؤلات في موضوعية وحياد .

تنقسم الدراسة إلى الفصول الآتية :

الفصل الأول : الأكراد ... شعب وقضية .

* من هم الأكراد ؟

* أين يعيشون ؟

* ماهي مقوماتهم الثقافية والجيوبوليتكية ؟

* ماهي المشكلة الكردية ؟

الفصل الثاني : القضية الكردية وتفاعلاتها إقليمياً ودولياً .

المبحث الأول : تاريخ الحركات التحررية الكردية .

المبحث الثاني : الأكراد داخل الأطر السياسية بالمنطقة .

* الأكراد في تركيا .

* الأكراد في العراق .

* الأكراد في إيران .

* الأكراد في سوريا .

المبحث الثالث : التفاعلات الإقليمية والدولية للقضية الكردية .

* إقليمياً .

* دولياً .

الخاتمة والنتائج

الفصل الأول

الأفراد : شعب ... وقضية

- * من هم الأفراد ؟
- * قضية الأفراد ؟
- * المشكلة الكردية في الوقت الحاضر .

الفصل الأول

الأكراد : شعب وقضية

مقدمة :

الأكراد هم أحد المجموعات البشرية التي يثور الخلاف حول أصولها التاريخية ، فقد اختلف المؤرخون حول نسبة الأكراد إلى أي من الأصول الآرية أو التركية أو العربية . ويمكن القول بصفة عامة أن هناك اتفاق أكبر على نسبة الأكراد لأصول آرية وذلك بوصفهم نتاج لاختلاط قبائل زاجروس والقبائل الهندوأوروبية التي أخذوا عنها لغتهم بلهجاتها الكثيرة والمتنوعة (١) .

يستوطن الأكراد مرتفعات آسيا الغربية المحصورة بين إيران والعراق وسوريا وتركيا وجنوب أرمينيا ... وتعرف باسم كردستان "أي وطن الأكراد" ويحد هذه المنطقة شمالاً وشرقاً جبال "أرارات" وجنوباً جبال "زاجورس" وغرباً هضبة الأناضول .

وجغرافياً تقع المناطق الكردية بين الدرجتين ٣٤ و ٤٠ من خطوط العرض الشمالية وبين الدرجتين ٣٨ و ٤٨ من خطوط الطول الشرقية . وتمتد أراضيهم من الغرب إلى الشرق بطول يقارب الألف كيلومتر ومن الشمال إلى الجنوب على مسافة تتراوح ما بين ٣٠٠ و ٥٠٠ كيلومتر . وتبلغ المساحة العامة لهذه الأراضي ما يزيد عن ٤٥٠ ألف كيلومتر مربع يدخل حوالي نصفها ضمن أراضي تركيا ، وأكثر من ١٥٠ ألف كيلومتر مربع ضمن أراضي إيران ، وما يقارب ٧٥ ألف كيلومتر مربع ضمن أراضي العراق و ١٥ ألف كيلومتر مربع ضمن أراضي سوريا (أنظر الخريطة) .

وكما لاحظنا ، تحتل كردستان موقعاً جيوسراتيجياً مركزياً بين هذه الدول الأربع (تركيا والعراق وسوريا وإيران) . فهي غنية جداً بثرواتها الطبيعية ، وفيها احتياطات كبيرة من النفط ، وغنية بالمراعي والأراضي الزراعية . والشعب الكردي من الشعوب المحاربة وشكلوا في الماضي والحاضر قدرة عسكرية مهمة ، وبرز منهم في عالمنا العربي قادة سياسيون وثقافيون أبرزهم البطل صلاح الدين الأيوبي قائد معركة حطين لتحرير القدس من قبضة الصليبيين ، والشاعر الكبير أحمد شوقي ، وعملق الأدب عباس محمود العقاد .

(١) د . نيفين عبدالمنعم مسعد : "الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي" ، مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - مكتبة النهضة المصرية - ١٩٨٨م - ص ٧٩ .

كانت الأمة الكردية تدين سابقاً بعقيدة الزردشتية والتي كانت سائدة في بلاد فارس ، وبعد انتشار الديانة المسيحية آمن قسم قليل منهم بها ، وبعد ظهور الاسلام ومع الفتوحات الاسلامية اعتنق الأكراد الدين الاسلامي ، والآن تعتنق الأغلبية الساحقة منهم الدين الإسلامي (المذهب السني) وقراية ربعهم على المذهب الشيعي ، وحوالي ٢٠٠ ألف كردي يعتنقون اليزيدية ، واختفت الديانة الزردشتية ما عدا بعض الطقوس البسيطة التي فقدت معناها الديني وبقيت طقوس احتفالية وقومية فقط (١) .

عدد الأكراد :

اختلفت التقديرات حول عدد الأكراد حسب المصدر . فالأكراد أنفسهم يبالغون في حجمهم السكاني بينما تقلل الحكومات من عددهم . والأكراد يدعون أنهم لا يقلون عن ٤٠ مليون نسمة ، بينما تقدر دراسة لديفيد ماكديولد صدرت عن جماعة حقوق الأقليات الدولية في لندن عدد الأكراد بـ ٢٦ مليون كردي موزعين بين الأقطار المختلفة بالنسب التالية (١) :

٤٧٪	في تركيا ... (١٢,٢ مليون كردي)
٣١٪	في إيران ... (٨,١ مليون كردي)
١٦٪	في العراق ... (٤,٢ مليون كردي)
٣,٥٪	في سوريا ... (٩٠٠ ألف كردي)
١٪	في اسيا الوسطى ... (٢٦٠ ألف كردي)
١,٥٪	في لبنان والدول العربية الأخرى ... (٤٠٠ ألف كردي)

ويكون الأكراد في أغليبيتهم الساحقة وحدة عرقية وأنثروبولوجية متميزة ، ولديهم لغتهم الكردية ومع ذلك فأهل الشمال من الموصل وحتى الاتحاد السوفيتي السابق يتكلمون اللهجة الكرمانجية بينما يتكلم أكراد الوسط والجنوب اللهجة السورانية ، ولظروف تاريخية استخدام أهل الشمال الأبجدية اللاتينية في حين استخدم أهل الجنوب الأبجدية العربية والتي أصبحت تستخدم رسمياً بالمدارس والادارات الحكومية الكردية في شمال العراق . كما توجد بعض اللهجات الفرعية مثل الجوراني والكرمنشاهي والليكية التي يتحدث بها الأكراد في كردستان الإيرانية .

(١) أنور عثمان : "كردستان قربان على مذبح الدولة القومية"، جريدة البيان ، الملف السياسي ، العدد ٧٠٤ ، ٥ مارس ١٩٩٩م ، ص : ١٤

(٢) انظر : "المشكلة الكردية ميراث الماضي وسيناريوهات المستقبل" ، جريدة البيان ، العدد (٦٧٣٦) الصادر في ٢٧ نوفمبر ١٩٩٨م ، ص ٢١ .

وايضاً : نذير جزماتي : "الأكراد ووطنهم كردستان" ، مجلة الزمن ، العدد ٢٦ ، ديسمبر ١٩٩٧م ص ص : ١٨-٢٦ .

قصة الأكراد :

"ماعدًا جبالهم ، ليس للأكراد أصدقاء " . هذه العبارة تعبر عن الهم الكردي الذي دام على مدى تاريخ يمتد الى أكثر من ثلاثة آلاف عام مليئةً بالمحن التي فرضت على شعب وصفه المؤرخون بأنه في حالة ثورة دائمة ضد اضطهاده ونكران حقوقه المشروعة من قبل حكام الشعوب المجاورة .

في الواقع يعتبر الشعب الكردي أكبر شعب بدون دولة في العالم . وحيث لا تسمح ظروف الدراسة الحالية بالغوص في تفاصيل التاريخ الكردي ، فلعله من الأفضل أن نبدأ من الوضع السياسي الحزبي الحالي للأكراد بصفة عامة (على أن نرجى تحليل هذا الوضع في كل من تركيا والعراق ثم إيران فسوريا إلى موضعه بالفصل الثاني من هذه الدراسة) .

مع نهاية القرن الحالي تبدو القضية الكردية وقد تمحورت حول ثلاث شخصيات :

- * مسعود البرزاني زعيم حزب الديمقراطي الكردستاني .
- * جلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني .
- * عبدالله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني (والذي قبض عليه مؤخراً في كينيا بمساعدة المخابرات الإسرائيلية وتم ترحيله للمحاكمة العسكرية في إحدى الجزر التركية) .

في مقال بعنوان "ثلاثة رجال وثلاثة رهانات" (١) لخص الكاتب كيف رسم هؤلاء الرجال الثلاثة استراتيجيات مختلفة للتوصل الى دويلات فيدرالية يتمتع فيها الأكراد بالحكم الذاتي على أراضيهم التي توجد داخل الحدود السياسية لقوى اقليمية كبيرة تتمثل في تركيا وإيران وسوريا والعراق ، وكيف أن هذه الدول لا يجمعها أي اتفاق في التوجهات سوى توجه مشترك وحيد يتلخص في الحيلولة دون قيام دولة كردية مستقلة، لأن هذا يعني إعادة طرح موضوع الحدود المرسمة فيما بينهم منذ إتفاقيات الصلح ومؤتمر باريس في العشرينيات من هذا القرن .

وللتعرف على الزعامات الحالية للشعب الكردي نجد أن أحدهم وهو عبدالله أوجلان يتميز (أو كان يتميز) عن الزعيمين الآخرين باستقلاليته الحدودية وذلك بسبب تمركزه في منطقة

(١) أنظر المقال في مجلة الزمن (ترجمة ميسون يحيى) ، العدد ٢٦ ، ديسمبر ١٩٩٧ م ، ص ص : ٢٦-٢٩

جبلية على المثلث الحدودي لسوريا والعراق وتركيا جاعلاً من كردستان العراق قاعدة خلفية لقواته التي تمارس بقيادته الكفاح المسلح ضد الأتراك . وهو بمفاهيمه الماركسية اللينينة بدى مثل يتيم الحرب الباردة والذي حافظ على تواجد في الساحة بفضل تحالفه القوي مع كل من سوريا والاتحاد السوفيتي ، كما كان يحظى بدعم الجالية الكردية في أوروبا وبخاصة في ألمانيا . لقد كان أوجلان الذي يتزعم حزب العمال الكردستاني (PKK) ينتمي الى طائفة دينية يبلغ تعدادها في تركيا حوالي 3 ملايين نسمة هي قريبة الى الشعية والعلويين ، بينما ينتمي البرزاني والطالباني إلى المذهب السني .

وعلى حين ينفرد أوجلان بالجهة التركية يتقاسم كردستان العراق زعيمان إتحدا من بينتين مختلفتين . فمسعود البرزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني هو ابن الملا مصطفى البرزاني الملك غير المتزوج لكردستان ، بينما الطالباني هو الرفض ومستقطب معارضي البرزاني لحزبه : حزب الاتحاد الوطني الكردستاني . وفي حين يعتبر الأول ممثلاً شرعياً للعشائرية والتراث يبرز الثاني كنتاج للمدينة والحدثة وهو العضو في الاشتراكية الدولية .

إقليمياً ... يعتبر البرزاني وأتباعه من المواليين لإيران لكنه استغرق وقتاً قبل أن يعقد صلات وطيدة مع تركيا المنشغلة في السيطرة على طموحات حزب العمال الكردستاني . أما الطالباني فقد وطد علاقاته مع سوريا دون أن يهمل ارتباطاته مع إيران . فالطالباني ظل يرغب في التخلص من الوصاية التركية في حين كان البرزاني يراهن دوماً على المساندة التركية . وفي الوقت الحالي يتمركز أفراد الحزب الديمقراطي الكردستاني بالقرب من الحدود التركية في دهوك وزاخوا بينما يسيطر أفراد الاتحاد الوطني الكردستاني على المدينتين الكبيرتين : السليمانية وأربيل .

جدير بالذكر أنه خلف التنافس الثنائي : البرزاني الطالباني يوجد تنافس أهم على الإيرادات المالية والاقتصاد . فقوات البرزاني تسيطر على الجمارك الكردية في الموقع المسمى ابراهيم الخليل وتستفيد بإيرادات تقدر بربع مليون دولار شهرياً . وبدورها تسيطر قوات الاتحاد الوطني الكردستاني على معمل التبغ ومصنع الأسمنت في السليمانية وكذلك على انتاج الشعير والقمح في تلك المنطقة ، إضافة إلى تحكمها في الطاقة الكهربائية التي ترد من سد دوكان . في هذا الجو من التنافس الداخلي والأطماع الإقليمية والحروب المستمرة بين أقطاب ورموز الشعب الكردي التي وصلت الى الصدامات المسلحة ، خرجت الإدارة الكردية في الوقت الحاضر بدون إنسجام سياسي ولا إستقلال اقتصادي .

والخلاصة أن القضية الكردية معقدة وتتصل بأطراف متعددة اختلفت في كل شئ واتفقت على ألا يكون للأكراد دولة مستقلة . كما أن النزاعات الكردية تتناحر فيما بينها وتتقاتل مما يؤدي الى تفتيت التوحد الكردي ويعرقل اعتراف كل الأطراف بالهوية الثقافية القومية المشروعة للشعب الكردي .

ما هي المشكلة الكردية في الوقت الحاضر ؟

تدور المشكلة حول محورين رئيسيين :

- أولاً : أن الأكراد هم أكبر شعب (٢٥ مليون) بدون دولة في العالم تتوفر له كل الملامح القومية .
ثانياً : أنهم منقسمون تحت ألويته وزعامات مختلفة الانتماءات والتوجهات ودائمة التناحر والاصطدام فيما بينها .

وللتعرف على الأبعاد السياسية والتاريخية للمشكلة الكردية التي سوف نتناولها في الفصل الثاني بشكل أكثر تفصيلاً من خلال استعراضنا لمواقف الدول المعنية بالقضية الكردية إقليمياً ودولياً ، علينا أن نقف هنا عند مفهوم "الدولة القومية" التي هي محور المشكلة الكردية من منظور تاريخي وقانوني وعلمي ، ذلك أنه إذا ما إتضحت معاني "الشخصية القومية" فإنه يصبح من اليسير تحديد ما إذا كان الأكراد يتمتعون - أم لا - بهذا الحق القومي .

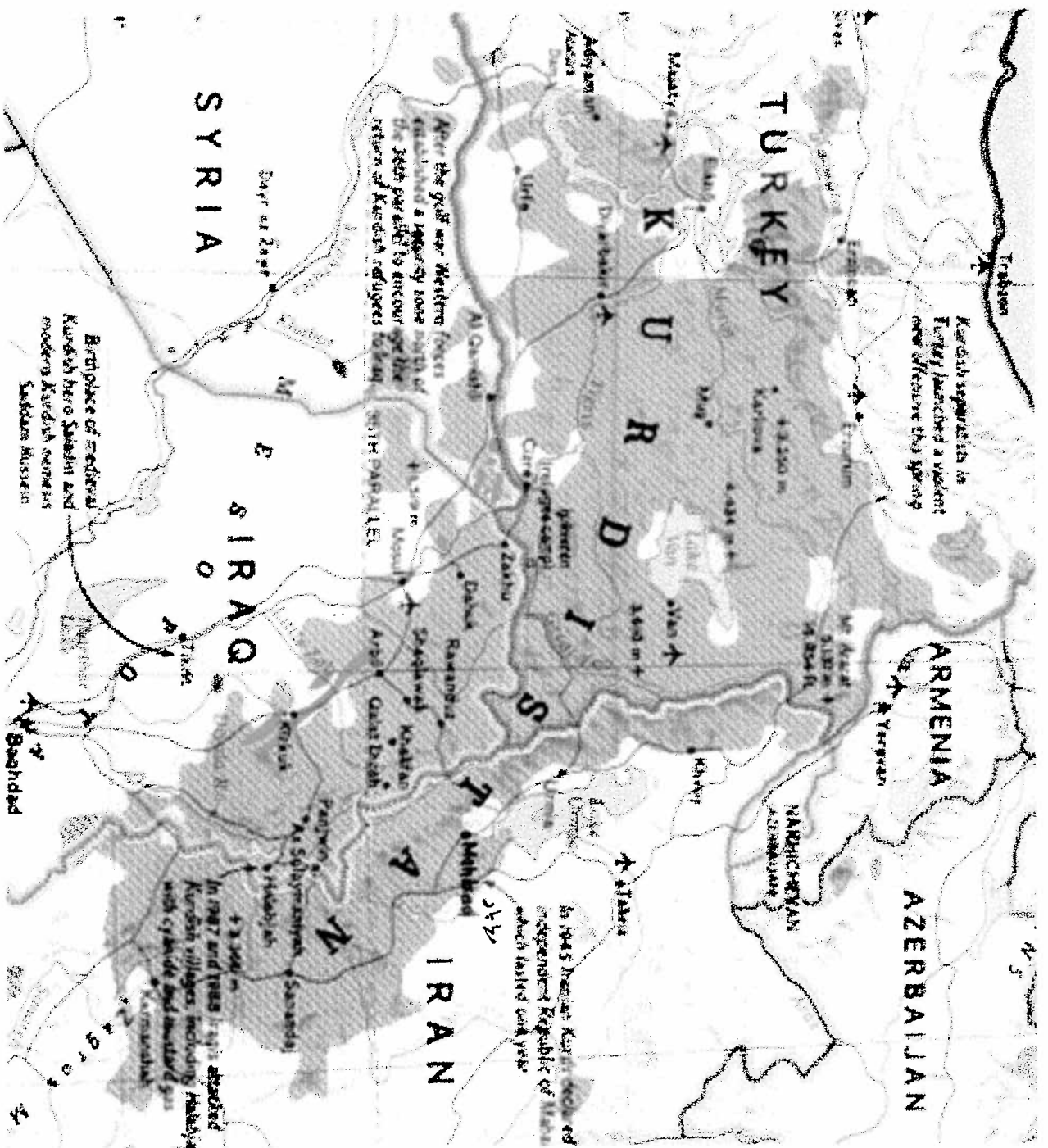
وأمام المسألة الكردية سوف يصطدم الباحث بمعضلة قومية واضحة المعالم تنوء بكم هائل من التراكمات السياسية التي أفرزت ذلك الخليط من المعاناة والتغريب والحركات الانفصالية التي يعيشها الأكراد .

وأهم الحقوق التي ترتبها القومية والتي تعد في الوقت ذاته معياراً للقومية كمصطلح له أبعاده الجغرافية والسياسية والشرعية المتعددة مايلي :

- ١ - الإنتماء إلى جغرافيا محددة داخل وطن محدد ووسط شعب محدد ، وهي عناصر تتوفر في الكردستان (أي وطن الأكراد) .
- ٢ - أن الشرعية هنا تنبع من كونها شأن داخلي لا تحدده المواثيق والحلول الخارجية لأنها شرعية الإنتماء وليست حقاً يمنح للأكراد من قبل منظمات دولية أو إقليمية خارجية .
- ٣ - أن القومية ... لا تتجزأ بمعنى أن القومية الكردية لا تكون أبداً وفي آن واحد قومية كردية وقومية عربية (كردية) وقومية تركية (كردية) وقومية إيرانية (كردية) .

إن الفهم الكامل للمشكلة القومية الكردية لا يتيسر إلا باستعراض تاريخ الأكراد وإلقاء الضوء على قضيتهم في ظل الأطر الإقليمية والدولية التي تتفاعل معها .

(١) مازن بلال : "المسألة الكردية الوهم والحقيقة" ، بيان للنشر ، ١٩٩٣م ، ص ص : ٣٥-٣٦ .



الفصل الثاني

القضية الكردية وتفاعلاتها إقليمياً ودولياً

الفصل الثاني

القضية الكردية وتفاعلاتها إقليمياً ودولياً

رأينا كيف يشير التاريخ الى أن الأكراد كانوا شعباً انحدر من جذور هندوآرية منذ ثلاثين قرناً من الزمان ، وأنهم استوطنوا أراضاً في منطقة الشرق الأوسط عرفت بكردستان ، لكن لم يتوافر لهم في الواقع كيان سياسي في شكل دولة مستقلة . ورأينا أنه كانت لهم ثقافتهم وحضارتهم ولغتهم الخاصة بهم وهي تشبه اللغة الفارسية ، ويتكلمونها بلهجتين رئيسيتين هما الكرمانجية والسوارنية وهناك لهجات أقل أهمية ، وبعد انفصال أجزاء كردستان إثر انهيار الإمبراطورية العثمانية - كما سيلي ذكره - أصبحت هذه اللغة تكتب بالحروف العربية الأبجدية داخل كردستان العراق وايران وسوريا ، في حين تكتب بالأبجدية اللاتينية في تركيا .

لكي ننتقل إلى مرحلة الفهم الأكثر عمقاً للقضية الكردية لابد لنا - منهجياً - من تتبع التاريخي السياسي لكردستان في قبل أن نتناول أوضاع الأكراد داخل الحدود السياسية للدول التي تقاسمت الأراضي الكردية : تركيا والعراق وسوريا وايران ، على أن نسعى في جزء لاحق لدراسة تفاعلات القضية الكردية إقليمياً ودولياً .

وتشمل الدراسة في هذا الفصل ما يلي من نقاط :

المبحث الأول : تاريخ الحركات الكردية .

المبحث الثاني : الأكراد داخل الأطر السياسية بالمنطقة .

أولاً : أكراد تركيا .

ثانياً : أكراد العراق .

ثالثاً : أكراد سوريا .

رابعاً : أكراد ايران .

المبحث الثالث : التفاعلات الإقليمية والدولية للقضية الكردية .

أولاً : اقليمياً

ثانياً : دولياً

المبحث الأول : تاريخ حركات التحرر الكردية :

=====

بقراءة التاريخ الكردستاني يمكن بسهولة تقسيم حركات التحرر الكردية الى مراحل ثلاث . حيث شهدت البدايات مجموعة من المحاولات الصغيرة التي عرفت على نطاق ضيق منذ عام ١٨٠٦م وحتى ظهور فكرة القومية التركية في أواخر القرن التاسع عشر عام ١٨٨٩م (١) ، ثم انتقل كفاح الأكراد للحصول على حقوقهم المدنية الى مرحلة أخرى جديدة من ظهور وانتشار الفكر الوضعي بين المثقفين في الساحة الفكرية والفكر القومي في الساحة السياسية بدءاً من أوروبا وانتقالاً الى الشرق الأوسط وكل بقاع العالم ، وتمتد هذه المرحلة ١٨٨٩م إلى ١٩٥٩م ثم ومع إنهيار الامبراطورية العثمانية واقتسام الأقاليم التي كانت تحت سيطرتها بواسطة الدول الاستعمارية (إنجلترا وفرنسا وروسيا) سوف نلاحظ أن حركات التحرر الكردي أصبحت ذات طابع أكثر تنظماً من خلال الممارسات الحزبية في مرحلة أطلقنا عليها مرحلة التنظيم الحزبي للأكراد .

المرحلة الأولى : مرحلة المناوشات الصغيرة (١٨٠٦م - ١٨٨٩م) .

كانت الحركة الكردية الأولى بقيادة عبدالرحمن بابا تزاذه في عام ١٨٠٦م ضد الحكم العثماني الذي كان يمر بأضعف وأواخر أيامه . في تلك الفترة كانت الدول الكبرى وعلى رأسها روسيا وفرنسا تسعى لتمزيق أوصال الدولة الضعيفة والمنتشرة في ثلاث قارات والتي كانت غنيمة سهلة لقوى الاستعمار الجديد انذاك (٢) الجدير بالذكر ان هذه الدول تدخلت بالطرق الكلاسيكية لتمزيق الدولة العثمانية والتدخل في شؤونها بحجة حماية الأقليات المسيحية والكردية والأرمنية ، علاوة على إثارة الفتن بين القوميات المختلفة التي كانت تتشكل داخل الدولة العثمانية ، فقامت كل من روسيا وإنجلترا بإثارة الأكراد وإغراء رؤساء العشائر بالمال والوعود الأخرى ، وكانت النتيجة مجموعة من الحركات الكردية الصغيرة والتي عرفت في نطاق محلي فقط .

الحركات الانفصالية الكردية :

- حركة قبيلة (زارا) في سنة ١٨٢٠م .
- حركة اليزيديين وأكراد (كارزان) في ١٨٣٠م .

(١) في الواقع يرجع أمر تشريد الأكراد إلى القرن السابع عشر ، حين تم الاتفاق (عام ١٦٣٩م) بين السلطان العثماني مراد الرابع وشاه الأمبراطورية الفارسية عباس الثاني على توزيع كردستان بين الدولتين اللتين كانتا في نزاع مستمر ... منذ ذلك الحين والشعب الكردي يعاني مختلف صنوف العذاب والآلام ، ولكننا نقتصر في دراستنا على أحواله في المئة عام الأخير فقط .

(٢) انظر : صفوت جودت "محنة الأكراد صنعها صراع المصالح الدولي وحركها الاتحاد والترقي مجلة المجتمع ، ١٣٤٠ الصادر في ٢ مارس ١٩٩٩م ، ص ص : ١٩ - ٢٢ .

- حركة (بدرخان) ١٨٣١م - ١٨٤٥م .
- حركة (شريف خـ) ١٨٣٤م .
- حركة (بدرخان عثمان) وأخوه (حسين) سنة ١٨٧٧م .
- حركة (عبدالله) سنة ١٨٨١م .
- حركة (بدرخان أمين علي) سنة ١٨٨٩م .
- حركة الشيخ (سليم شهاب الدين) سنة ١٩١٢م .

ومع بساطة وقع هذه الحركات التي أخذت شكل التمرد والعصيان إلا أنها كانت مصدر إزعاج للقصر في الاستانة .

وقد استطاع عبدالحميد الثاني حين إعتلى الحكم أن يتعامل مع هذه المشكلة تعاملًا جيداً فاقرب إليه زعماء العشائر الكردية وانعم عليهم بالعطايا ، بل الف منهم قوة دفاعية في مواجهة كل من الأرمن المقيمين على الحدود الشرقية وروسيا التي كانت تمددهم بالمال والسلاح وأسمى هذه القوات الكردية (بالألوية الحميدة) وقد أبلت هذه الألوية بلاءً حسناً في الحرب العالمية الأولى ضد الجيوش الروسية . فالأكراد اضافة إلى كونهم محاربون شجعان يعرفون طبيعة أراضي كردستان التي كان القتال يدور عليها وحولها .

لكن المشكلة الكردية اتخذت بعداً آخر في أواسط عهد السلطان عبدالحميد حين ظهرت إلى الوجود ١٨٨٩م جمعية الاتحاد والترقي بأفكار أوروبية وضعية علمانية . كانت الأوضاع قد تغيرت تماماً وهبت على الدولة العثمانية رياح الفلسفة الواقعية والفكر القومي القادمة من أوروبا نتيجة لزيادة الاتصال الثقافي والبعثات وانتشار الكتب والصحف والمجلات والسماح بتواجد المدارس الأجنبية وغيرها من عوامل الإفتتاح الفكري والثقافي .

المرحلة الثانية : مرحلة ظهور القوميات (١٨٨٩م - ١٩٥٩م) :

في بداية هذه المرحلة تسلمت جمعية "الاتحاد والترقي" الحكم بعد الإنقلاب الذي قامت به ضد السلطان عبدالحميد الثاني وكان أهم أهداف الحكم في هذه الحقبة تدور حول ضرورة تخلي تركيا عن العالم الإسلامي وصرف الأنظار إلى فكرة القومية التركية (١) .

(١) يبرر البعض هذه التوجهات التي ساهمت كثيراً في تمزيق أوصال الدولة العثمانية بأن قادة جمعية "الاتحاد والترقي" كانوا معظمهم من أصل يهودي وكانو كارهين للعرب وللإسلام ولعل كمال أتاتورك يعبر عن إفرازات هذه الجمعية في مرحلة لاحقة في التاريخ التركي ، أنظر : صفوت جودت ، المصدر السابق ص : ٢٠٠ .

وبالفعل أتت هذه السياسة أكلها وانفرط عقد الدولة العثمانية التي كانت تجمع العديد من الأجناس والقوميات تحت عباءة الخلافة الإسلامية . وتمزقت الدولة بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى ودخلتها الجيوش الإنجليزية والفرنسية والإيطالية واليونانية الغازية ، وتقلص حدود الدولة العثمانية إلى الحدود المعروفة لتركيا الحالية . وحتى هذه الحدود -الحالية- لم يكن من السهل إقرارها وذلك أن المحتلين أرادوا القضاء قضاءً مبرماً على الدولة العثمانية من خلال معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ لولا أن الشعب التركي قد هب يقاوم فيما عرف في التاريخ التركي بـ (حرب الإستقلال) .

معاهدة سيفر ١٩٢٠ م :

في حقبة الإستعمار التي تبذرت بعنفواتها فيما بعد الحرب العالمية الأولى كانت شهادات ميلاد الدول القومية تمنح بموافقة الدول الكبرى في مؤتمرات توافقية (١) ، وقد كاد الأكراد أن يحصلوا على مثل هذه الشهادة عندما نصت المواد ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ من مقررات مؤتمر سيفر في (١٠ أغسطس في عام ١٩٢٠م) على حق الأكراد في إقامة حكم ذاتي ولكن بشروط .

(١) يذكر الدكتور /السيد عبدالرازق الحسيني في كتابه : تاريخ العراق السياسي الحديث" أن من بين المشكلات التي جلبها الحلفاء في نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م - ١٩١٩م) مشكلة تحقيق مطالب الأرمن ورغبتهم في تأسيس دولة أرمنية تمتد حدودها من ساحل بحر قزوين إلى ساحل البحر الأسود وتحد غرباً إلى شاطئ البحر المتوسط فتشمل ولايات الأناضول الست . ولما كان الأكراد يؤلفون الأكثرية في سكان هذه الولايات العثمانية فقد خشوا أن تلقي هذه المطالب عطف الأنجليز فيصبحون تحت رحمة الأرمن وهم يكرهونهم في الأصل ، وسرعان ما ظهرت مساع وطنية من جانب بعض القادة الأكراد وقامت بمراجعة اللجان الأوروبية والأمريكية التي تشكلت لاستفتاء الشعوب التي انفصلت عن الإمبراطورية العثمانية في مسألة الحكم الذاتي . وفي يناير وفبراير ١٩١٩م رأي عقلاء الكرد ومفكرهم وجوب الاتجاه بمساعيهم الوطنية إلى خارج الأراضي العثمانية ، فانتخب رؤساء القبائل الكردية الجنرال شريف باشا السليماني والذي كان سفيراً لتركيا في السويد وهو من أصل كردي ويقع في باريس آنذاك ، وإختاروه ممثلاً عاماً للدفاع عن القضية الكردية لدى دول الحلفاء في مؤتمر الصلح الذي كان منعقد في باريس . فقدم شريف باشا مذكرة إلى مجلس الحلفاء الأعلى في ١٢ عام مارس ١٩١٩م طالب فيها بإستقلال كردستان وجعل الشعب الكردي أمة واحدة ذات سيادة لدولة واحدة ، وفي الوقت نفسه إتصل الجمعيات الأرمنية وتوصل إلى عقد إتفاق مع برغوض نوبار باشا (ممثل الأرمن) في أكتوبر من هذه السنة (١٩١٩) على أن تكون البلاد الكردية مستقلة عن دولة الأرمن (أرمينيا فيما بعد) . وفي أول مارس ١٩٢٠م رفع المندوبان شريف باشا ونوبار باشا مذكرة بإسم كل منهما إلى مجلس الحلفاء الأعلى في باريس ضمناها الإتفاق الذي توصل إليه ، فما كان من هذا المجلس إلا أنه أقر هذه الرغبة مبدئياً . وهكذا ظهرت في إتفاقية أو معاهدة سيفر (١٠ أغسطس ١٩٢٠م) ما يشبه التوصيات المشروطة بموافقة تركيا عليها وشروط أخرى كما ستري لم تتحقق ، ويعتمد الأكراد على بنود هذه المعاهدة في إثبات حقهم بالمطالبة بوطن مستقل .

أنظر : د. مصطفى رجب : "مستقبل الصراع الكردي في شمال العراق" ، جريدة البيان ، العدد ٦٠٢٤ الصادر في ١٥ ديسمبر ١٩٩٦م ، ص : ٢٨ .

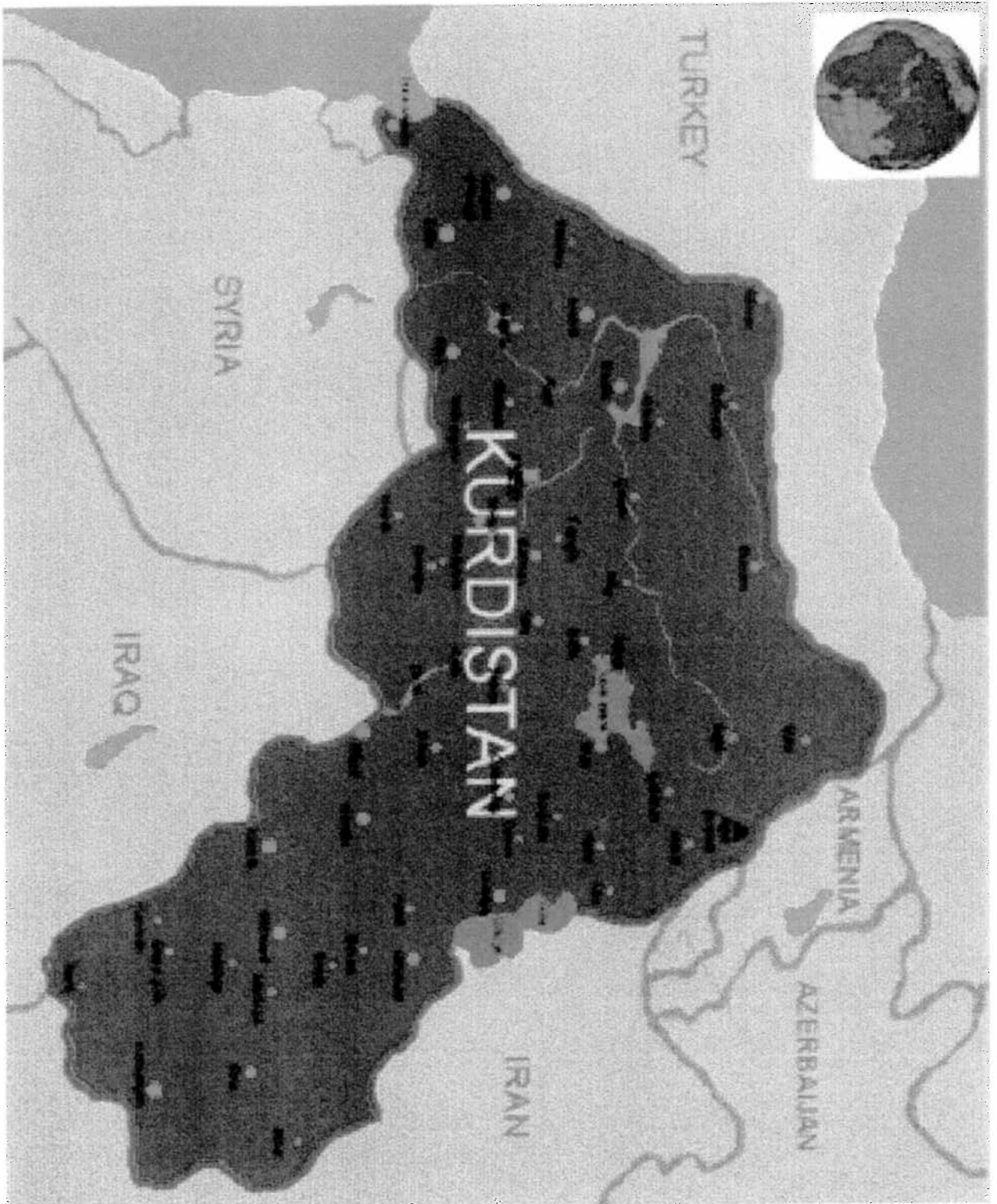
فالمادة رقم (٦٢) أشارت إلى وجوب العمل لوضع خطة للحكم الذاتي المحلي للمناطق التي تسكنها أغلبية كردية شرقي نهر الفرات وجنوب الحدود الأرمنية التي يمكن تحديدها فيما بعد ، وشمال الحدود بين تركيا وسوريا والعراق . وتنص المادة (٦٣) على وجوب موافقة الحكومة التركية على ما يتم التوصل اليها في هذا الشأن ، ... وتذكر المادة (٦٤) أنه اذا حدث خلال سنة من تصديق الإتفاقية - أن تقدم الأكراد القاطنون في الأراضي المحددة في المادة ٦٢ الى عصابة الأمم قائلين إن غالبية سكان هذه المناطق يطلبون الأستقلال عن تركيا ، ورأت عصابة الأمم قدرتهم على الأستقلال ، فإن تركيا تتعهد بقبول توصية العصابة بشأن إستقلالهم .

لقد اسفر مؤتمر الصلح في باريس عن نجاح الكثير من الحركات التحررية في الحصول على استقلال شعوبها عن الأمبراطورية العثمانية كشعوب البلقان والشعوب العربية والأرمنية ، وكاد الأكراد كما رأينا أن يحصلوا على استقلالهم لكن وصول كمال اتاتوك الى حكم تركيا وتصارع الدول المنتصرة في الحرب على تقاسم الغنائم اسقط المسألة التنفيذية لتوصيات مؤتمر سيفر ولم يرد ذكر الأكراد بعد ذلك في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ التي عقدت بين تركيا والحلفاء .

وبموجب هذه المعاهدة حدد مصطفى كمال خارطة تركيا الحديثة يتضمنها شمال كردستان وكنتيجة لعدم وجود كيان سياسي حقيقي للأكراد فقد تقسمت أرضهم بحكم موقعها ووفقاً للخريطة الجغرافية والحركات التحررية بين تركيا وايران والعراق وسوريا واصبح كل جزء خاضع لكل حكومة من هذه الحكومات الأربع .

ولعل الذي يهمننا في هذا الطرح هو تاريخ الأكراد مع العراق ، هذا التاريخ الذي بدأ في الواقع منذ عام ١٩٣١م حين تشكلت الدولة العراقية الحديثة تحت الانتداب البريطاني ، فقد حاولت بريطانيا المنتدبة ان تضمن مصالحها في بترول كركوك فضمت جنوب كردستان "ولاية الموصل" الى العراق كنوع من الترضية للعراق لضمان الانتفاع بالبترول ولم تستجب بريطانيا لمطالبة تركيا بهذه الولاية ، كما حاولت في نفس الوقت ترضية الأكراد فاصدرت بياناً مع ملك العراق فيصل الأول يمنح الأكراد الحق في اقامة حكم ذاتي لهم داخل العراق وكان هذا من ضمن شروط انضمام العراق الى عصابة الأمم في حين اصبح شرق كردستان من نصيب إيران بعد انسحاب الروس . وقد قضى رضا شاه على الثورات الانفصالية في شرق كردستان ، أما في سوريا فقد الحقت الجزيرة الكردية بسوريا سنة ١٩٢١م .

ولم يقبل الأكراد في تلك المرحلة مسألة الانضمام المتفرق للدول الأربع "العراق وتركيا وسوريا وايران" فاشتعلت حركات تطالب باستقلال والأندماج الكامل للأراضي الكردية أسوة بما حدث في الحركات الأستقلالية الأخرى ، في الوقت الذي كان فيه الأكراد يذوبون بالفعل في مجتمعات الدول



التي صاروا جزءاً منها ويحصلون - تقريباً - على ذات حقوق المواطنة ، وقد دفع الخوف من تحقق هذه المطالب التي ينادي بها الأكراد الى توقيع عدة معاهدات بين تركيا وايران ثم بغداد لمقاومة الحركات الانفصالية للأكراد بعد أن أصبح هذا الشعب المتفرق أجزاء مندمجة داخل هذه الدول (١) .

وهكذا وبعد أن كان الأكراد يعيشون منذ القرن السادس عشر تحت حكم دولتين فقط هما الأمبراطورية العثمانية والأمبراطورية الفارسية وصاروا يعيشون في خمس دول هي تركيا وايران والعراق وسوريا والاتحاد السوفيتي السابق . وإنطلمست أو تشتت القضية الكردية ، وكان على الأكراد أن يعيدوا النظر في كيفية التعامل مع الأوضاع الجديدة الأكثر تأزماً وصعوبة عن ذي قبل .

المرحلة الثالثة : التنظيم الحزبي للأكراد (١٩٥٩م - ١٩٩٩م) :

في هذه المرحلة حاول الأكراد في ظل الدول القومية التي تحيط بهم جمع شتاتهم في شكل جديد يمكن من خلاله الحفاظ على قضيتهم في عالم ما بعد الحربين الذي تحكمه القوتين العظميتين وتحت مظلة الأمم المتحدة . وكان هذا الشكل هو التنظيم الحزبي . فنشأت على التوالي ثلاثة أحزاب كردية كبرى إضافة إلى أحزاب أخرى أقل أهمية .

(١) الحزب الديمقراطي الكردستاني :

يلاحظ في هذا المجال أن أهم الأحزاب السياسية التي أنشئت كان "الحزب الديمقراطي الكردستاني" الذي عقد مؤتمره التأسيسي الأول سرّاً في بغداد عام ١٩٥٧م . وكان السكرتير العام للحزب يدعى حمزه عبدالله . ومن أبرز قياداته آنذاك حلال الطالباني وإبراهيم أحمد ، وقام المؤسسون بتنصيب الملا مصطفى البرزاني رئيساً للحزب أثناء تواجد الأخير في روسيا .

ولمصطفى البرزاني (زعيم أول حزب كردي) قصة معروفة تتلخص في أنه قام بثورته على الحكومة العراقية (في عهد الملك فيصل بن الحسن) بعد أن أمده الروس بالمال والسلاح ، ولكن الحكومة العراقية قضت على هذه الثورة وأودع البرزاني السجن ، وبعد

(١) أنظر : سعيد السبكي : "الورقة الكردية في الأزمة العراقية" ، البيان ، العدد الصادر في ٢٢ فبراير ١٩٩٨م ، ص : ٢٣ .

خروجه من السجن فر إلى إيران ، وفي عام ١٩٤٥م إلتجأ البرزاني إلى اقوات الروسية التي كانت قد إحتلت منطقة أذربيجان الإيرانية في ذلك الوقت واستقر مع اتباعه في منطقة (سردشت) في شمال إيران وكانت روسيا قد أنشأت للأكراد جمهورية كردية (جمهورية مهاباد) لم تعمر طويلاً إذ أسقطت بعد انسحاب الجيوش الروسية المحتلة مما إضطر البرزاني وأعوانه الى الإلتجاء إلى روسيا في ٨ يونيو ١٩٤٧م حيث بقى هناك مدة تزيد على عشر سنوات قام الروس خلالها بتدريبه هو وأعوانه عسكرياً . وبعد إعلان الثورة في العراق التي قادها عبدالكريم قاسم وأطاح فيها بالملك فيصل وأعلن النظام الجمهوري ، عاد مصطفى البرزاني ليقود مسيرة الكفاح الكردي من خلال العمل الحزبي .

في تلك الفترة (الستينات والسبعينات) كانت هناك منافسات مريرة ما بين نظام الحكم في العراق وأنظمة الحكم في كل من تركيا وإيران وبريطانيا من أجل السيطرة على الحركة الكردية واستخدامها كورقة تحاول كل من هذه القوى الاستفادة منها لتحقيق مصالحها الخاصة وعلى المستوى الكردي كان مصطفى البرزاني كزعيم قبلي يستعين بأهل القبائل كقوة قتالية ، ويرتاب في مثقفي المدينة وأهل الحضر ، من هنا نشأت في الحزب الديموقراطي الكردستاني تيارات معارضة متهمه من قبل مصطفى البرزاني بالانتماءات القومية الاشتراكية وكلاهما (البرزاني والمعارضة الكردية وعلى رأسها جلال الطالباني نفسه) إستخدام القبائل للإقتتال فيما بينهما . وفي المحصلة سلكت جماعات البرزاني والطالباني نفس السلوك الذي أضر أكثر مما أفاد القضية الكردية ألا وهو استخدام القبائل والعشائر في تحالفات تستنزف الجهد والمال والأرواح . ثم مات مصطفى البرزاني الذي قاد حزبه في معارك على جهات متعددة (كما سنرى في جزء لاحق من الدراسة) بعد أن أدخل إحدى المستشفيات في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٨م .

(٢) الاتحاد الوطني الكردستاني :

على إثر الخلاف الأيديولوجي بين جلال الطالباني ومصطفى البرزاني فضل حزب البعث الذي تولى الحكم في العراق عام ١٩٦٨م التعامل مع جلال الطالباني الذي كان يقترب في أيديولوجيته من الأفكار القومية للبعثيين ولكن كان البعث يسمح دائماً للحزبين بالتودد الى بغداد .

في عام ١٩٧٥ أسس جلال الطالباني حزب "الاتحاد الوطني الكردستاني" واشتغل منفرداً وبعيداً . ولم يمض وقتاً طويلاً حتى دخل الحزبان في حروب طاحنة ضد بعضهما البعض . وإتسم الخطاب السياسي بينهما بتبادل الاتهامات ، فمسعود البرزاني يرجع القتال إلى أسباب شخصية مثل جنون العظمة لدى جلال الطالباني ، ويصف الاتحاد الوطني الكردستاني من جانبه مسعود البرزاني بأنه "أنطوان لحد" وأن الشعب الكردي يعرف جشعه وخيانتته ، كما يعلن الاتحاد الوطني أنه ليس عضواً في أي تحالف ضد تركيا ، بينما يعاون الحزب الديموقراطي تركيا في مطاردتها لحزب العمال الكردستاني (١) .

(٣) حزب العمال الكردستاني P.K.K :

على الجانب التركي بذل النظام الحاكم ما بوسعه منذ تأسيس الدولة التركية في عام ١٩٢٣م لمحو الأكراد كشعب له لغته وثقافته وتقاليد ومقوماته ، لذلك نرى أن الأتراك بعد أن أبادوا الأرمن في عام ١٩١٥م ، ثم طردوا مليوناً و ٢٠٠ ألف يوناني في عام ١٩٢٠م ، نجدهم وقد رفضوا الاعتراف بالهوية الكردية ، وأطلقوا على الأكراد اسم "أتراك الجبل" .

ومما صعب من مهمة الأكراد في الحياة وسط مجتمع تحكمه قيم التعصب للقومية التركية ، أن الأتراك قد تعاملوا مع قضيتهم بالمفهوم الأمني والعسكري وليس بالمفهوم السياسي ، وهو ما يفسر تأخر ظهور أي أحزاب كردية (أو غير كردية) ذات نزعة عرقية أو قومية أخرى خلال فترة طويلة من الحكم القومي العسكري . وكمثال : فطيلة الـ ٧٥ عاماً من الحكم الجمهوري التركي ، عاش الأكراد ٥٣ عاماً تحت حالة الحصار والأحكام العرفية (من ١٩٢٣م إلى ١٩٧٨م) . وهو وضع تنفرد به تركيا ، فالبالدان التي عرفت السيطرة التركية غالباً ما عانت من التخلف الثقافي والاجتماعي وهو ما يعاني منه الأكراد حتى يومنا هذا .

في ظل هذه الظروف الخاصة لم يتيسر لحركة الكفاح الكردي أن تمارس نشاط حزبياً بالمفهوم السياسي الذي قامت عليه الأحزاب الكردية في العراق ، وهكذا نشأ حزب العمال الكردستاني في نوفمبر ١٩٧٨م ، مستهدفاً - في مرحلة أولى - إقامة دولة كردية مستقلة وبالأساليب السياسية . وكان هذا الحزب الذي أنشأه عشرة طلاب من بينهم

(١) انظر : جريدة البيان الاماراتية ، العدد ٦٧٣٧ الصادر في ٢٨ نوفمبر ١٩٩٨م ، صفحة ٢١ ومقال بعنوان : " المشكلة الكردية ميراث الماضي وسيناريوهات المستقبل " .

زعيمهم اللاحق عبدالله أوجلان يهدف إلى قيام "دولة كردستان الكبرى الموحدة" والتي تضم جميع الأكراد المقيمين في تركيا وسوريا والعراق وإيران .

وحزب العمال الكردستان هو منظمة ماركسية - لينينية حصل زعيمها على دراسته في العلوم السياسية من إحدى الجامعات التركية ومالبث أن بدأ كفاحاً مسلحاً ضد السلطات التركية في أنقرة في ١٥ أغسطس ١٩٨٤م جاعلاً من المسألة الكردية مشكلة تركيا الرئيسية منذ ذلك التاريخ . والحزب له جناحان : الأول سياسي هو جبهة تحرير كردستان ، والثاني عسكري هو : الجيش الشعبي لتحرير كردستان .

وقد أسفرت العمليات العسكرية (التي كان يتم تمويلها من جهات عدة منها أكراد المهجر في أوروبا والبلدان العربية ، وحكومات الاتحاد السوفيتي واليونان وسوريا وإيران) أسفرت عن سقوط قرابة ٣١ ألف قتيل بين عسكري ومدني من الطرفين . ومن جهة قام الجيش التركي في المقابل بإخلاء قرابة ثلاثة آلاف قرية في كردستان وبصورة عنيفة لمنع أي دعم لحزب العمال الذي تعتبره تركيا (والولايات المتحدة وبعض الدول الغربية حزباً إرهابياً .

ولعله معروف لدينا الآن كيف كانت نهاية زعيم الحزب الدراماتيكية والذي إختطفه الأتراك من كينيا في ١٦ فبراير ١٩٩٩م بمساعدة أطراف عدة دولية وأقتيد معصوب العينيين ليسجن في جزيرة إيمرالي تمهيداً لمحاكمته عسكرياً في الرابع والعشرين من مارس ١٩٩٩م بتهمة محاولة تقسيم تركيا (أنظر الملحق رقم ١) ، وحسب المادة ١٢٥ من قانون العقوبات التركية فإن أوجلان سيواجه عقوبة الاعدام في هذه التهمة .

وحيث يقود الحزب هيئة من سبعة أشخاص ، فقد توقع عثمان أوجلان (شقيق زعيم الحزب ٤٣ سنة) أن يتمكن القائد جميل بايك من أن يحل محل عبدالله أوجلان في رئاسة الحزب ، وعبر في نفس التصريح عن نية حزب العمال الكردستاني في استمرار أسلوب الكفاح المسلح ضد الحكومة التركية التي - كما ذكر - لا تفكر سوى في إبادة حزب العمال (١) .

(١) القيس ، العدد ٩٢٣٩ ، الصادر في ١٠/٣/١٩٩٩م ، ص : ٢٣ ، نقلاً عن حديث نشرته مجلة "شتيرن" الألمانية .

وعلى صعيد العلاقة بين الأحزاب الكردية الثلاثة ، كان مسعود البرزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني قد إستشعر خطر حزب العمال الكردستاني منذ وقد مبكر ، لأن هذا الأخير يطرح نفسه زعيماً أممياً لأكراد العالم ويدعو للمطالبة بحقوقهم المهضومة تمهيداً لإقامة كردستان الكبرى التي ظلت حلماً يراود كل الأكراد خاصة وقد كان عبدالله أوجلان أقوى تنظيمياً وأكثر تحرراً من السياسات الإقليمية أو الإعتماد المباشر عليها من ناحية التمويل والدعم ، بخلاف مسعود البرزاني الذي يعتبر زعيماً محلياً لجزء من الأكراد في العراق ، وجلال الطالباني الذي يتزعم بدوره جزءاً آخر من أكراد العراق .

ولم يبق للأحزاب الكردية بعد القبض على زعيم حزب العمال سوى الإعتماد -آجلاً أم عاجلاً - على أسلوب الحل السلمي والتفاوض حيث إنكسرت إلى حد ما حدة وفاعلية الحل العسكري .

المبحث الثاني : الأكراد داخل الأطر السياسية في المنطقة :

=====

خلصنا من دراستنا لتاريخ الحركات الكردية إلى توصل الأحزاب الثلاثة (الديموقراطي الكردستاني - الإتحاد الوطني الكردستاني - العمال الكردستاني) إلى قناعة أنه لا سبيل إلى تحقيق حلم دولة كردستان الكبرى وإنما أقصى الأمانى الكردية تتوقف عند السماح لهم بالحكم الذاتي فقط . وعلى الجانب الآخر فإن الدول التي تعيش على أراضيها الفصائل الكردية لا يغيب عنها أن المطالبة المتواضعة بحكم ذاتي للأكراد يقف وراءها هدف استراتيجي نهائي هو وحده كامل كردستان ... هنا تتضح المعضلة في القضية الكردية . فمسألة انفصال شعب ما - لأسباب عرقية أو قومية أو دينية أو غيرها - عن دولة من الدول وإن كانت له مبرراته النظرية ، إلا انهامن الناحية العملية مستحيلة ، ولن توافق عليها دولة واحدة في العالم ... إن ذلك قد يفتح الباب على مصراعيه لتفتت وتجزئة الكثير جداً من الدول التي تأخذ موقعها على خريطة العالم المعاصر .

وفي الشأن الكردي ، سوف نلاحظ ان كل مجموعة كردية تتسم بخصوصية مشاكلها التي تختلف من الموقع الذي يقيمون فيه إلى الآخر وأنه على كل مجموعة أن تحل مشاكلها مع الدولة التي هي في إطارها ، وعلى النحو الذي سوف نراه فيما يلي من تحليل للأوضاع الكردية في أربعة دول هي : تركيا والعراق وسوريا وإيران .

أولا : الأكراد في تركيا :

يخطئ من يعتقد أن الأكراد في تركيا هم أقلية ، أو أنه -على حد التعبير التركي- مجرد اتراك يعيشون في الجبل .

إن الأكراد يشكلون عام ١٩٩٩م ما يقرب من خمس (١٢,٥ مليون) عدد سكان تركيا (٦٦ مليون نسمة) في حين أن الأربعة أخماس ليسوا عرقاً واحداً ، ففيهم الأرمن والعرب والشركس وبعض الأعراق الأخرى .

كما أن تواجدهم داخل هذه الأراضي أقدم من تواجد الاتراك ، فالتاريخ يؤكد أنهم موجودون فيها منذ ٢٠٠٠ عام قبل الميلاد في حين يبدأ التواجد التركي كدولة في عهد محمد الفاتح الذي تحتفل تركيا هذا العام (١٩٩٩م) بمرور ٧٠٠ سنة على إنشائه الدولة العثمانية .

أيضا ... يعيش الأكراد في هذه المنطقة لا ينازعهم أحد و متمسكون بهويتهم ولغتهم وأعرافهم وجذورهم ، على حين يحاول الاتراك - بعد علمنة دولتهم - إلى الإتجاه غرباً ناحية الإتحاد الأوروبي (دون طائل) .

وعلى خلاف العثمانيين الذين أكدوا الإلتواء الإسلامي الأوسع فإن مشكلة الأكراد قد تعقدت منذ تبني الدولة التركية في عهد أتاتورك وحتى اليوم للقومية الطورانية ، واتخذت من القمع والعنف وإبادة الثقافة واللغة أسلوباً للتعامل مع الهوية الكردية وفي ٥ مايو ١٩٣٢م صدر قانون تركي ينظم تهجير الأكراد داخل تركيا وأطلق على الأكراد :أتراك الجبل". لقد قام كمال أتاتورك ومن بعده الجنرالات الحاكمة في تركيا بدفن الحلم الكردي بإقامة وطن مستقل لهم تحت طاولة تحديث تركيا (١) .

وفي محاولتها لتتريك الدولة قامت الحكومات التركية بإلغاء اللغة الكردية كلغة رسمية للأكراد وتم حظر استخدامها حتى في التعاملات العامة (٢) . وأوجلان الذي تعلم في جامعة أنقرة حاول في البداية أن يقود كفاحه بشكل منظم ، إلا ان الحكومة حاصرتة وحاولت خنق نشاط حزبه لأهدافه الانفصالية ، مما أجبر أوجلان على تحويل نشاطه الى حركة كفاح مسلح منذ عام ١٩٨٤م وأحرز العديد من الانتصارات المهمة على الجيش التركي وحرر مساحات واسعة من الريف وأصبح المسئول الوحيد دون منازع أثناء الليل . وربما أن اوجلان قد نجح في لملمة القوميات الكردية في كل مكان يتواجد فيه الأكراد تحت راية الحزب لأن هدفه كان واحد وهو : وطن قومي لجميع الأكراد ، لكن المعضلة التركية تكمن في أن نخبة الحكم فيها ما برحت أسيره للسياسات القومية التركية كما عبرت عنها جمعية الإتحاد والترقي منذ مطلع هذا القرن ، إضافة إلى أنها قد إختزلت القضية الكردية في "حزب العمال الكردستاني" بل إعتبرت عبدالله أوجلان إرهابي خارج على القانون وليس زعيماً لحركة سياسية تتبع في كفاحها نفس النهج "القومي" (٣) .

(١) تشير الإحصاءات إلى أن القوات المسلحة التركية دمرت ما يزيد على ثلاث آلاف قرية كردية وأجلت سكانها بالقوة فضلاً عن عمليات الخطف والاعتقال وتدمير قطعان الماشية وحرق المحاصيل الزراعية في حرب إبادة خرجت عن حدود التصو العقلاي .
أنظر : عمر جفتلي : "إعتقال أوجلان وأفاق الصراع الكردي - التركي" ، البيان ، الملف السياسي ، العدد ٤٠٧ الصادر في ٥ مارس ١٩٩٩م ، ص : ٦ .

(٢) صدر في ١٩٦٧/١/٢٥م مرسوم جمهوري نص على منع دخول وتوزيع أي مطبوعة باللغة الكردية . أنظر : نذير جزماتي ، مرجع سابق ، ص : ٢٠ .

(٣) جدير بالذكر أن هناك أحزاب أخرى كردية أنشئت إلى جوار حزب العمال الكردستاني في تركيا ، لكنها أحزاب صغيرة مسالمة مثل : الحزب الديموقراطي الكردستاني ويدعى (توك) ، الحزب الاشتراكي الكردستاني (أوزكولك يولي) ، والحزب العمالي الكردستاني (أوبجي) ، وحزب راية التحرير (الأي روز كاري) . أنظر: نذير جزماتي : المصدر السابق ، ص : ٢٠ .

ويؤكد السفير التركي في دولة الكويت "أحمد ارتارى" على أنه : "لا هوية مستقلة داخل تركيا لأى شعب أو فئة ، فالكل أتراك والجميع عناصر لشعب واحد ... وأنه منذ بدء الحياة البرلمانية ١٩٢٠م وعدد كبير من النواب من أصول كردية ، وأنه قد وصل الكثير منهم إلى مراكز سياسية عالية في الوزارات والجيش ... وأن ربع أعضاء البرلمان من أصول كردية ، كما أن غالبية الأتراك من الأصل الكردي يعيشون في غرب تركيا وليس -كما يعتقد الكثيرون- في الأجزاء الجنوبية الشرقية للبلاد (١) .

من جانبه يؤكد جيرار شاليان الخبير الفرنسي ومدير المركز الأوروبي لدراسة الصراعات ، أن "تركيا العسكرية تتمد سياسة دفع الأكراد نحو المدن من أجل السيطرة عليهم ... ، وأن المشكلة الكردية لا يمكن أن تحل من خلال محاكمة أوجلان ، ذلك لأنها محاكمة خاضعة لمجلس أمن الدولة ، وهذه المحاكمة فرصة سانحة لأوروبا في التعبير عن دعمها لقضية الأكراد ... " (٢) .

والواقع ... أنه مع صدمة الحرب العالمية الثانية وأحداثها وتوابعها كانت الانتفاضة القومية الكردية قد نامت الى حين ، ولكن حلم كردستان الوطن والدولة ظل قائماً لتتجدد الثورة مرة أخرى في الخمسينات ، ولتظل المشكلة الكردية لمدة ثلاثين عاماً تدور في حلقة مفرغة ... ثورات شعبية من جانب ، وحملات عسكرية شديدة الضراوة من جانب آخر . حتى كان عام ١٩٨٠م عندما إستولى الجيش على السلطة في تركيا ، فازاد عنف العسكر وحشية . وكان رد الفعل الطبيعي لدى الأكراد هو اللجوء الى العنف المسلح ، الذي أخذ يتصاعد حتى أصبح حرباً حقيقية بين رجال حرب العصابات الأكراد المستندين إلى معونات وتأييد الاتحاد السوفيتي ، والحكومة العسكرية التركية المستندة إلى تأييد الولايات المتحدة وحلف الأطلسي ، حتى جاء توجوت أوزال إلى السلطة فنجأ إلى مهادنة الأكراد الذين كانت قياداتهم في ذلك الحين قد آلت الى عبدالله أوجلان . ولكن الظروف العالمية أخذت -مع بداية التسعينات- تتطور في غير صالح الكفاح المسلح الكردي . ومع تفكك الاتحاد السوفيتي فقد حزب العمال الكردستاني السند الخارجي الذي كان يمدّه بالقوة والسلاح . وانتهاز توجوت أوزال الفرصة فأعد مشروعاً معقولاً لتسوية المشكلة الكردية على أساس حكم ذاتي أوسع إلى حد ما من مشروع أتا تورك الذي وُعد في الثلاثينات . ولكن وفاة أوزال المفاجئة في ابريل عام ١٩٩٣م أنهت هذه المحاولة ، وبدلاً من وقف القتال شدد العسكر غاراتهم العنيفة التي لم تفرق بين المقاتلين المسلحين وقراهم المدنية العزلاء ، فازدادت المعارك اشتعالاً وأصر الأكراد على المطالبة بالحكم الذاتي .

(١) جريدة الرأي العام ، العدد ١١٥٧٩ ، الصادر في ١٩٩٩/٣/٥ م .

(٢) البيان ، الملف السياسي ، باريس ، العدد ٤٠٧ الصادر في ٥ مارس ١٩٩٩م ، ص : ٩ .

وهكذا استمرت -حتى الآن- المعارك التي تكلف خزانة الدولة التركية أكثر من ٦ مليار دولار سنوياً كخسائر مباشرة والتي ذهب ضحيتها خلال الخمسة أعوام الأخيرة أكثر من خمسة عشر ألف قتيل من الجيش التركي فضلاً عن عشرات الألوف من الأكراد (١) .

والخلاصة ... أنه -وبصرف النظر عن مصير عبدالله أوجلان- أصبحت هناك حقيقة واضحة لاشك فيها ، تلك هي أن القضية الكردية قد طرحت نفسها على السطح كمشكلة تتطلب حلاً سريعاً وحاسماً ، ولن يمضى وقت طويل قبل أن يتأكد للجميع أن هذا الحل مستحيل أن يتحقق بالعنف وإستخدام القوة ، وأن لا سبيل إليه إلا بالوسائل السلمية .

ثانياً : الأكراد في العراق :

يشكل أكراد العراق حوالي ٢٢٪ من إجمالي السكان (٥) ، يتمركزون في شمال العراق ، يتمتعون - في الوقت الحاضر وتحت الحماية الدولية ممثلة في قوات التحالف- بالحكم الذاتي . فمنذ انتهاء حرب الخليج الثانية وما أسفرت عنه من تقييد حق الحكومة العراقية في السيطرة على المناطق الواقعة بين خطي عرض ٣٣ شمالاً و٣٦ جنوباً وينعم الأكراد بحماية دولية تدفع عنهم محاولات القمع التي يمارسها عليهم من وقت لآخر النظام الحاكم في العراق منذ ظهور الدولة في عام ١٩٢١م وحتى عام ١٩٩١م . ولكن هذه الحماية ذاتها تتغاضى عن الحملات العسكرية التركية على المناطق التي يقطنها مؤيدو حزب العمال الكردستاني بشمال العراق . كما أن هذه الحماية لم تمنع التناحر والاصطدامات المسلحة ما بين مختلف الفصائل الكردية ذاتها .

ويتلخص الموقف الحالي لأكراد العراق في وجود حكومتين : الأولى مركزها أربيل وتتبع الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني وتسيطر على الجانب الأكبر من كردستان العراق ، كما تتحكم في البوابة الحدودية مع تركيا ومن ثم تسيطر على موارد مالية معقولة في صورة رسوم جمركية ، والثانية مركزها السليمانية وتتبع الإتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني ، وهي محاصرة جغرافياً بين مناطق نفوذ كل من الحزب الديمقراطي شمالاً وحكومة العراق غرباً وجنوباً ولا تطل على العالم الخارجي إلا من خلال إيران ، كما أن مواردها محدودة ولديها عامل قوة واحد هو تحكمها في الطاقة الكهربائية التي ترد إليها من سد دوكان .

(١) أنظر : مصطفى كمال : "العودة لمشروع تورجوت أوزال يحل مشكلة الأكراد ..." ، البيان ، الملف السياسي ، المصدر السابق ، ص : ١٠ .

(٥) يبلغ عدد سكان العراق عام ١٩٩٥م حوالي ٢١ مليون نسمة ومن ثم يقترب عدد الأكراد من الأربعة ملايين ونصف داخل العراق ،

أنظر : The World Bank , "World Resources" , Report 1996-97 , Table : 8.1 , P : 191.

والواقع أن عملية تشكيل الأحزاب داخل كردستان العراق قد توافقت بالصدامات المسلحة ما بين مختلف الفصائل الكردية وبصفة خاصة بين الحزبين (الديموقراطي ، والاتحاد الوطني) ، حيث يعتبر كل منهما الآخر عدوه الرئيسي . ومن أسباب الاحتراب بين الحزبين (١) :
أولاً : نزعة التفرد المستحكمة بين كل منهما .
ثانياً : الخلافات العشائرية .
ثالثاً : تدخلات السلطات العراقية والأجنبية .

إلا أن لأكراد العراق مطالب تمثل الحد الأدنى في مواجهة السلطة العراقية أقرها البرلمان الكردستاني بوجود الطرفين (المتخاصمين دوماً) وبمباركة من الأحزاب الصغيرة الأخرى في كردستان العراق ، وتتمثل في إقامة نظام فيدرالي في العراق يتمتع في ظله الأكراد بكافة حقوقهم القومية والثقافية والادارية المشروعة .

وإذا كانت تلك هي مطالب أكراد العراق اليوم ، فإنها ليست وليدة الوقت الحاضر بل تبدأ منذ وجدت دولة العراق عام ١٩٢١ م .

التاريخ الكردي في العراق :

- * قبل نشأة الدولة العراقية كان الأكراد يتمركزون في ولاية الموصل العثمانية .
- * نشأ خلاف على الحدود المشتركة بين كل من الدولتين الجديدتين (تركيا والعراق) طاول كل مساحة ولاية الموصل العثمانية . وتوصلت تركيا مع بريطانيا (الدولة المنتدبة على العراق) إلى إتفاق بموجب معاهدة الصلح الموقعة في لوزان عام ١٩٢٣ م على إحالة الخلاف التركي العراقي إلى عصبة الأمم التي شكلت في العام التالي لجنة ثلاثية لبحث المشكلة وتفصي الحقائق . وفي إستفتاء للأكراد رفضوا الإضماع إلى العراق الجديد .
- * رغم رفض الأكراد ، أصدرت عصبة الأمم قراراً في ٢٦ ديسمبر ١٩٢٥ م بإلحاق ولاية الموصل إلى المملكة العراقية (التي قام الإنجليز بتنصيب ملك هاشمي حجازي عليها وهو فيصل بن الحسين شريف مكة) وكان للعصبة شرط هو : " أن تعرض الحكومة البريطانية - بصفتها الدولة المنتدبة على العراق - على مجلس العصبة الإجراءات الإدارية التي سوف تقرر من أجل منح الأكراد نوع من "الادارة المحلية" .

(١) أنظر : نذير جزماتي : "الأكراد ... ووطنهم كردستاني" ، مجلة الزمن ، العدد ٢٦ ، ديسمبر ١٩٩٧ م ، ص ص : ١٨-٢٥ .

* في هذه الأثناء تنامت الحركة الكردية في العراق وتطورت الى المطالبة بإنشاء دولة كردية ، فيقوم الشيخ محمود حفيد زادة البرزنجي (وهو زعيم ديني وحفيد العلامة كاك أحمد الشيخ المدفون في السليمانية وقائد وطني تدين له بالولاء أغلبية العشائر الكردية) ، يقوم بانتفاضة كبيرة ويعلن إنشاء دولة كردية وينصب نفسه ملكاً عليها . وكانت ثورة الشيخ محمود امتداداً لثورات وانتفاضات كثيرة في تلك الحقبة في مختلف أرجاء العالم نتيجة لويلات الحرب العالمية .

* وكانت إنجلترا بصفتها الدولة المنتدبة على العراق -ومن خلال الحكومة الجديدة التي كانت لها تأثير كبير في تشكيلها- بدأت بتأمين مصالحها النفطية والإقتصادية في العراق ، لذا فإنها تراجعت وبصورة منتظمة عن كل الوعود والتصريحات السابقة المؤيدة لحقوق الشعب الكردي . بل أنها وبعد أن ضمنت طاعة الحكومة العراقية لها وأمنت على مصالحها أعلنت عن عدائها للسافر للشيخ محمود وأرسلت جيشاً لمحاربته . فتصدى الشيخ محمود على رأس جيشه الكردي بكل بسالة للمعتدين . إلا أن الانجليز ينتصرون عليه في النهاية ويقع الشيخ أسيراً جريحاً في يدهم ، فينقلونه إلى بغداد ثم ينفونه إلى الهند... عندئذ تنهار الحكومة المحلية للأكراد وهكذا يسيطر الانجليز وحكومة الملك فيصل الأول على مقاليد الأمور بالعراق .

* في ٣٠ يونيه ١٩٣٠م عقدت معاهدة مدتها ٢٥ عاماً بين كل من المملكة المتحدة والعراق يسرى مفعولها إعتباراً من تاريخ قبول العراق كدولة عضو في عصبة الأمم (ومن ثم إنهاء الانتداب البريطاني على العراق) لم تتضمن أي إشارة الى حقوق الأكراد في الادارة المحلية كما كان مفترضاً طبقاً لمعاهدة ١٩٢٥م (١) .

* في مايو ١٩٣٢م أصدرت الحكومة العراقية إعلاناً تعهدت فيه بحماية حقوق الأقليات القومية وبينها "حق المواطن العراقي في استعمال اللغة التي يشاء في معاملاته الخاصة ، وفي التجارة والصحافة والاجتماعات العامة والتعليم" ، كما نص الاعلان على استخدام اللغة الكردية في أفضية أولوية الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية كلغة رسمية إلى جانب العربية .

(١) يعتقد معظم الكتاب الأكراد ان منح الحكومة العراقية سلطات الحكم الذاتي للأكراد كان شرطاً -في معاهدة ١٩٢٥م- لقبول العراق عضواً في عصبة الأمم ... إلا أنه بالرجوع إلى نصوص هذه المعاهدة نلاحظ أنها لم تتضمن أي إشارة إلى مسألة "الحكم الذاتي" بل كانت تدور حول فكرة : "الادارة المحلية" واما الحكم الذاتي فقد منحته بالفعل إتفاقية لاحقة في عام ١٩٧٠م بين الحكومة العراقية وأكراد الشمال .

* بعد وفاة الملك فيصل الأول تحللت الحكومة العراقية من تعهداتها (في اعلان مايو ١٩٣٢م) ، بل تضامنت مع الحكومتين الايرانية والتركية وعقدت معهما معاهدة "سعد أباد" في يوليو ١٩٣٧م التي تعهدت فيها بالعمل المشترك لقمع العصابات المسلحة والجمعيات والمنظمات التي تسعى إلى قلب المؤسسات القائمة . وكان ذلك موجهاً بالتحديد ضد الحركات الكردية والقوى اليسارية التي كانت قد نشطت لدعم المطالب الكردية في الدول الثلاث .

* في الثلاثينات والأربعينات يستمر النضال السياسي للشعب الكردي في العراق الكردستاني بزعامة مصطفى البرزاني الذي يقود في عام ١٩٤٣م ثورة تستمر لثلاث سنوات وليصبح بعد عقدين من الثورة زعيماً أسطورياً وقائداً لأهم وأطول ثورة كردية . ولم تنته ثورته تلك إلا حين تمكنت القوات العراقية بمساعدة القوة الجوية البريطانية من إرغام الثوار على عبور الحدود إلى كردستان إيران .

في تلك الأثناء كان أكراد إيران قد نجحوا في العام ١٩٤٦م في إنشاء جمهورية كردية (جمهورية مهاباد) بمساعدة القوات الروسية المحتلة ، وما لبثت المشاعر التحريرية الكردية في عموم كردستان أن تلقت دفعة قوية أسفرت في العراق عن إنشاء حركة حزبية قادها في عام ١٩٥٧م ثلاثة من الأكراد هم حمزة عبدالله وجلال الطالباني وإبراهيم أحمد فأنشأوا الحزب الديمقراطي الكردستاني وقاموا بتنصيب الملا مصطفى البرزاني رئيساً للحزب أثناء تواجد الأخير في روسيا ، بعد إنهيار جمهورية مهاباد ولجؤه في ٨ يونيو ١٩٤٧م إلى روسيا (كما ذكرنا في موقع سابق في هذه الدراسة) .

* شهدت أوائل الخمسينات تصاعد الحركات الوطنية داخل العالم العربي عامة بدءاً من مصر وسوريا والعراق ثم الجزائر وهدفها جميعاً كان السعي نحو إقامة نظام حكم ديمقراطي وإنهاء علاقات التبعية بدول الاستعمار البريطاني والفرنسي وللأحلاف التي تربط المنطقة بتلك الدول (مثل حلف بغداد الذي أنشئ عام ١٩٥٥م ليكون أحد أهدافه قمع الحركة التحررية الكردية في كل من العراق وتركيا وإيران) .

* في ١٤ يوليو ١٩٥٨م قامت حركة عبدالكريم قاسم بالقضاء على النظام الملكي في العراق وأعلنت قيام الجمهورية . وخلال أشهره الأولى أطلق النظام الجديد الحريات العامة ما أتاح للأكراد حرية العمل السياسي فتحول الحزب الديمقراطي الكردي من أسلوب العمل السري إلى الممارسة العلنية خاصة مع قدوم زعيمه الملا مصطفى البرزاني من الاتحاد السوفيتي . كما إعترف الدستور العراقي المؤقت الصادر في ٢٧/٧/١٩٥٧م لأول مرة بالقومية الكردية بنصه على شراكة العرب والأكراد في الوطن العراقي ، ما أتاح للأكراد

حرية العمل السياسي والثقافي ونشر الصحف والمطبوعات والتعليم باللغة الكردية وأفاد من كل الاصلاحات التي أجريت في الميادين الاقتصادية والتنموية والاجتماعية .

* في صيف عام ١٩٦١م تبدأ حركة مسلحة بين صفوف الشعب الكردي بسبب تراجع الحكومة العراقية عن مجمل توجهاتها في بداية الثورة فيما يتعلق بحقوق الأكراد في التعليم بلغتهم أو التوظيف في المناصب الهامة أو المساواة بينهم وبين العنصر العربي في شتى مجالات العمل والثقافة والأمن ... الخ (١) . وتسارع الحكومة بإرسال الجيش لإخماد الثورة فينسحب الثوار الأكراد بقيادة مصطفى البرزاني إلى الجبال ويبدأون المقاومة وضرب الجيش على شكل حرب عصابات أحياناً والحرب المنظمة الحديثة أحياناً أخرى ، مما أدى إلى إدخال البلاد في حرب أهلية امتدت منذ العام ١٩٦١م ولم تضع أوزارها حتى يومنا هذا .

* في فبراير ١٩٦٣م دفع عبدالكريم قاسم والآلاف من العراقيين حياتهم في إنقلاب عسكري دموي بتدبير من حزب البعث . وتولى عبدالسلام عارف رئاسة الجمهورية - والذي بدوره حاول مهادنة الأكراد والاتفاق معهم . وبضغوط ورعاية من الزعيم المصري جمال عبدالناصر تم الاتفاق في فبراير ١٩٦٤م على وقف إطلاق النار بين الجانبين الكردي والعراقي وعلى منح الأكراد بعض الحقوق بالدستور الذي احتوى على نص غامض يتحدث عن "الحقوق المتساوية لجميع القوميات في العراق" . إلا أن تلك الحقوق الممنوحة للأكراد في عهد عبدالسلام عارف لم تكن بمستوى طموح الشعب الكردي .

* في عام ١٩٦٨م تولى حزب البعث الحكم بقيادة أحمد حسن البكر ونائبه صدام حسين ، ويستمر القتال مع الأكراد بصورة أكثر عنفاً ، وفي كل الأحوال والمراحل كانت إتفاقيات البعث مع الأكراد مجرد حبر على ورق .

* جاء انقلاب ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨م أقل دموية مما سبقه ، بيد أن الثورة "البيضاء" أسالت من الدماء على مدى ثلاثة عقود حتى الآن ما يوازي كل الدماء التي سفكت في

(١) بلغ تمثيل الأكراد في الحكومة حتى عام ١٩٦١م حوالي ٢٥٪ من أعضائها ، حيث كان يتم تعيين وزيرين كرديين من إجمالي ٨ وزراء مع زيادتهم كلما زاد عدد الوزراء رعاية لنسبة الربع المذكورة . كما شغل الأكراد وزارات لها أهمية سيادية مثل الداخلية (الحاج رمزي ، وعمر نظمي وسعيد القزاز) بل لقد تولى كرديان منصب رئيس الوزراء (الفرين نور الدين محمود وأحمد مختار بابان) ثم إنخفضت نسبة التمثيل الكردي في الحكومة إلى ١٠٪ من أعضائها في أوائل ١٩٦١م مما أثار ثورة الأكراد . أنظر : د. نيفين عبدالمنعم مسعد ، مصدر سابق ، ص : ١٤٦ .

تاريخ العراق الطويل ، وأحدثت من الخراب المادي والانساني ما يفوق كل مثيله في التاريخ العراقي (١) . ففي ١١ مارس (آذار) ١٩٧٠م اضطرت الحكومة البعثية ، وتحت ضغط نضال الشعب الكردي ، أن تدخل في مفاوضات جادة مع مصطفى البرزاني ، ويتوصل الطرفان إلى إتفاقية مقبولة تتضمن الإقرار ببعض الحقوق القومية والثقافية والاقتصادية للشعب الكردي بما فيها الإقرار بمبدأ الحكم الذاتي على أن يطبق بعد ٤ سنوات وإشترك خمسة من مرشحي الحركة الكردية كوزراء في الحكومة المركزية (لترتفع نسبتهم إلى ١٧٪ من الحكومة) ، وأنشئت وزارة خاصة لإعمار الشمال وأصبح نشاط الحزب الديمقراطي الكردستاني مرة أخرى علنياً وأسس فرعاً له في بغداد .

* رغم تنصل الحكومة لاحقاً من إتفاق ١١ مارس (آذار) ١٩٧٠م ، إلا أنه اعتبر ذو أهمية تاريخية بالغة فهو أول وثيقة حكومية تقر بالحقوق القومية الأساسية للأكراد ، وبخاصة حق الحكم الذاتي . والواقع أن العيب الكبير الذي سهل عملية التنصل الحكومي أن عملية الاتفاق تمت دون وجود طرف ثالث ضامن لتنفيذه ، إضافة إلى طبيعة النظام الحاكم والذي لا يأخذ بالديموقراطية سبيلاً للحكم ويحجب الحقوق لا عن الأكراد والأقليات فقط بل عن شعبه بالكامل ذو الأثرية العربية .

وهكذا ، وبدلاً من تنفيذ البنود الخاصة بإتفاق آذار ١٩٧٠م ، مارس الحكم البعثي سياسة محمومة لتعريب مناطق كركوك والأقضية والنواحي الكردية في محافظة الموصل وديالي وقام بتهجير ٤٠ ألف كردي قبلي (شيعي) من ديالي وبغداد إلى إيران ومصادرة أملاكهم وأموالهم بزعم تبعيتهم لأصول إيرانية . كما نظمت أجهزة الأمن الحكومية محاولتين لإغتيال الزعيم الكردي مصطفى البارزاني في العامين ١٩٧١م ، ١٩٧٢م ، ولم تحدد الحكومة منطقة الحكم الذاتي بصورة مرضية للأكراد حيث لم تلحق بها كركوك (ذات الأهمية النفطية الكبيرة) والمدن الأخرى التي كانت موضع خلاف (٢) ، ولم تتحدد نسبة

(١) عدنان حسين : "قصة أم المشاكل في العراق " ، مجلة الزمن ، ٢٦ ديسمبر ١٩٩٧ ، ص ص : ١٠ ، ١١ .

(٢) أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي في ١١ مارس ١٩٧٤م قانون "لحكم الذاتي" (من جانب واحد) اقتصر على محافظات أربيل والسليمانية ودهوك ، وبذلك فإن منطقة الحكم الذاتي التي شملها القانون لاتزيد مساحتها عن ٣٧ ألف كم^٢ أي ما يعادل ٥٣٪ فقط من مساحة كردستان العراق . كما عين الرئيس أحمد حسن البكر أعضاء المجلسين التشريعي والتنفيذي لمنطقة الحكم الذاتي ليكون ٦٠ من أصل ٨٠ عضو بالمجلس التشريعي من الموالين للحكومة المركزية والمنشقين على الحزب الديمقراطي الكردستاني ، كما حدد صلاحيات المجلسين بالخدمات البلدية ، وتنفيذ السياسة المركزية للحكومة ، وبذلك أصبحت جميع السلطات الأمنية والسيادية بأيدي الأجهزة الحكومية التي تدار بواسطة حزب البعث ، أنظر : عدنان حسين ، مصدر سابق ، ص : ١٢ .

معلومة من عوائد النفط لكردستان ، كما ألغيت وزارة شؤون الشمال ...وتنهار إتفاقية آذار ١٩٧٠م نهائياً ، وتبدأ المعارك من جديد فيتكبد الجيش العراقي خسائر فادحة رغم ضخامة الحملة على كردستان والتي قدرت بأكثر من ربع مليون جندي مع كامل معداتهم العسكرية من أسلحة برية وجوية مقابل ٥٠ ألف مقاتل من الأكراد . ويسجل الأكراد إنتصارات كبيرة فيسقطون الطائرات ويدمرون الدبابات والمدرعات وتبلغ ضحايا الجيش أكثر من ٦٠ ألف قتيل بإعتراف رئيس الدولة آنذاك وإقراره بأن الجبهة كانت على وشك السقوط لصالح الأكراد ... وبالإضافة الى القتلى والجرحى على الجانب الكردي فقد زاد عدد اللاجئين منهم إلى إيران عن ٣٠٠ ألف كردي .

إتفاقية الجزائر (مارس ١٩٧٥م) :

مرة أخرى وبدلاً من إيجاد الحلول السياسية المقبولة للمشكلة الكردية تحاول الحكومة العراقية التضحية بكل شيء حتى ولو كان على حساب سيادة العراق في سبيل عدم تنفيذ حكم ذاتي حقيقي للشعب الكردي ، فيطلب صدام حسين من الحكومة الجزائرية أثناء انعقاد مؤتمر قمة الأوبك في الجزائر عام ١٩٧٥م أن تتوسط بينه وبين شاه ايران لغرض القضاء على الثورة الكردية فيقوم وزير الخارجية الجزائري بوتفليقة والرئيس بومدين بوساطة بين الطرفين تقضي بتنازل العراق عن السيادة على شط العرب العراقي إلى إيران مقابل إقفال الحدود الايرانية بوجه الأكراد وإيقاف وصول المساعدات اليهم .

لذا ولفقدان العمق الاستراتيجي للجبهة الكردية في هذه الحالة وصعوبة الاستمرار في حرب لا يمكنه المناورة فيها إلى الجبهة الإيرانية ، ولإدراكه أبعاد المؤامرة يقرر مصطفى البرزاني إيقاف القتال والانسحاب بصورة دراماتيكية . عندئذ يعلن رئيس الجمهورية العراقية انتصار الحكومة والقضاء على الحركة الكردية للأبد . وكانت حقاً نكسة كبيرة للحركة القومية الكردية عانى منها الأكراد لسنوات عديدة من الناحية النفسية والانسانية (١) .

(١) من المفارقات المؤسفة أن حزب البعث لم يجد ضيراً في التنازل السهل عن جزء من شط العرب -في قسمة العربي- إلى إيران ، ثم يسعى نفس النظام في عام ١٩٨٠م لسحب الإتفاقية أو إلغائها من طرف واحد فتنشب حرب الخليج الأولى ثم يعاود التنازل عن شط العرب لإيران في حرب الخليج الثانية دون إعتبار لقدسية حدود الوطن والحفاظ على أراضيهِ . أنظر : أنور عثمان : كردستان : قربان على مذبح الدولة القومية" ، مرجع سابق ، ص : ١٥ ..

حرب التهجير :

ما أن توقف القتال من الجانب الكردي بعد الاتفاق العراقي /الايрани (معاهدة الجزائر) حتى إشتعلت حرب التهجير والتعريب والتغيير في البنية الديموغرافية لكردستان العراق . ففي غضون عام واحد تم تهجير ٢٠٠ ألف كردي إلى جنوب العراق ، وبدئ بتفريغ المناطق الحدودية المحاذية لإيران وتركيا لإنشاء حزام أمني مراقب عسكرياً ومزروع بملايين الألغام المضادة للأفراد للحيلولة دون عودة السكان وإندلاع الثورة من جديد إنطلاقاً من تلك المناطق الوعرة والتي أسكن قرويوها في مجمعات كبيرة تحيط بها القلاع العسكرية قرب المدن الكردية الرئيسية . وأرغم الطلاب الأكراد على التعليم باللغة العربية ، وألغيت المنظمات الثقافية الكردية وأقسام اللغة الكردية في الجامعات العراقية ، كما أجبر عشرات الآلاف من المواطنين الأكراد على الإنتساب إلى حزب البعث وتجنيدهم كعملاء لأجهزة الحزب الأمنية .

وقبل أن ينتصف العام ١٩٧٦م كان الأكراد قد شرعوا مجدداً في شن حرب العصابات ضد قوات الجيش في المناطق الجبلية وقوات الأمن في المدن . وبدلاً من حزب واحد في الماضي ، تشكلت هذه المرة عدة أحزاب وحركات سرية . وكان على قوات الحكومة أن ترسل المزيد من الفرق العسكرية وشرطة الأمن لتعقب رجال المقاومة الكردية في كل مكان .

وقاد حركة المقاومة العسكرية في الحزب الديموقراطي الكردستاني -بعد وفاة والده في عام ١٩٧٨م- مسعود البرزاني الذي ولد ونشأ في أحضان الثورة الكردية . كما ظهر على الساحة وبثقل كبير حزب الاتحاد الكردستاني بقيادة مناضل آخر كان له دوره في الحركة الكردية التحريرية هو جلال الطالباني وقد سجل هذا الحزب منذ نشأته في العام ١٩٧٥م إنتصارات باهرة داخلياً على صعيد السياسة الدولية كسب للأكراد تأييداً دولياً . وواصل الحزبان كفاحهما كل على طريقته . وفي عام ١٩٧٩م يسقط شاه إيران ويصل الإمام الخميني إلى الحكم في إيران بعد ثورة شعبية عارمة وجاء الزعيم الإيراني الجديد بنظام حكم إسلامي إتخذت بغداد حياله موقفاً عدائياً منذ البداية بسبب محاولاته تصدير الثورة لجيرانه . صاحب الحدث الإيراني حدث آخر عراقي وتفاعل معه لأحداث شرارة الحرب العراقية / الإيرانية والتي إستمرت ثماني سنوات . فقد انقلب صدام حسين على رئيسه وولي نعمته أحمد حسن البكر وأجهز على منافسيه داخل حزب البعث ، ثم لاح لصدام أن يحقق حلماً من أحلامه التوسعية ، فدفع بعلاقاته مع طهران إلى أقصى حالات الشد مهياً المسرح لإلغاء إتفاقية الجزائر من طرف واحد في ١٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٨٠م مرسلأ الجيش العراقي إلى داخل الأراضي الإيرانية مستغلاً الأوضاع غير المستقرة داخل إيران وتدور رحى الحرب التي كان يظنها حرباً سريعة لتستمر ثماني سنوات (١٩٨٠م - ١٩٨٨م) .

الإبادة بالكيماوي في حلبجة (١٧ مارس ١٩٨٨م) :

وفرت الحرب العراقية / الإيرانية ظرفاً ممتازاً للحركة الكردية لأن توسع نطاق نشاطها لتحكم السيطرة على مناطقها في الجبال والوديان وأن تجتذب إلى صفوفها الآلاف من الفارين من القمع الحكومي وجبهات الحرب ، مستفيدة من إنفتاح الحدود أمامها ومن دعم سياسي ومالي وتسليحي حصلت عليه من دول عربية (سوريا وليبيا واليمن الديمقراطية) . وقبل أن تنتهي السنة الرابعة للحرب العراقية الإيرانية لجأ الحكم في العراق إلى تركيا لإرسال قواتها العسكرية إلى كردستان العراقية لقمع الحركة الكردية نيابة عنه .

وفي ١٧ مارس ١٩٨٨م لجأ صدام حسين في قرار يتسم بالعنف والدموية إلى استخدام سلاح الطيران العراقي لضرب الأكراد في حملات ثلاث سميت بـ "الأطفال" . وكان من هذه الحملات واحدة أبادت بالغاز الكيماوي كل سكان مدينة حلبجة الكردية من المدنيين (خمسة آلاف نسمة) أطفالاً ونساءً ورجالاً وحتى الأغنام والمواشي . وقتل من الضحايا في كل القرى الكردية حوالي ٢٠٠ ألف كردي في هذه الحملات التي تعتبر من أكبر جرائم إبادة الجنس البشري ضد الشعب الكردي .

الموقف الكردي خلال حربي الخليج الأولى والثانية :

بإنهاء حرب الخليج الأولى (العراقية / الإيرانية : ١٩٨٠م - ١٩٨٨م) وجد صدام حسين نفسه أمام مشهد لا يحسد عليه : إقتصاد مدمر ، وجيش هائل من العاطلين عن العمل المسرحين من الخدمة العسكرية ، وديون خارجية تقدر بـ ٧٠ مليار دولار (ولم تكن العائدات السنوية للنفط العراقي تزيد عن ١٢ مليار دولار آنذاك) .

لقد قام البعض بحصر خسائر هذه الحرب العقيمة والتي أمكن تلخيص حصيلتها على الجانب العراقي (عسكريا وإقتصاديا) فيما يلي (١) :

عسكرياً :	٢٥٠	ألف قتيل وعدد أكبر من الجرحى والمصابين .
	٧٠	ألف أسير .

(١) د. محمد علي الزيني : "الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين" ، مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع ، لندن ١٩٩٥م .

إقتصادياً :	٤٢٤	مليار دولار إجمالي الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الحرب .
	١٠٥	مليار دولار الاتفاق العسكري الإضافي بسبب الحرب .
	٣٠	مليار دولار خسائر البنية التحتية .
	٦	مليار دولار خسائر كلفة النقل الإضافية للواردات .
	٥٦٥	مليار دولار إجمالي الخسائر الإقتصادية .

يضاف إلى هذا حوالي ١٠٠ مليار دولار تطالب بها إيران كتعويضات عن خسائرها في الحرب .

وعلى طريقة قطاع الطرق إندفع صدام حسين في اتجاه إبتزاز الدول العربية التي قدمت له كل التسهيلات والمعونات والدعم السياسي في حربه مع إيران ومطالباً إياها بإسقاط ديونه لديها بل بدفع المزيد لإنقاذ إقتصاد المنهار ، وفي الوقت نفسه دفع بالمتوفر لديه من أموال في إعادة بناء ماكينته الحربية بجميع أنواع أسلحة الدمار الشامل والتقليدية... وإذ رفضت الكويت أن تنصاع إلى الإبتزاز (بدفع عشرة مليارات دولار فوراً) لم يتردد صدام حسين في اجتياح الكويت في فجر يوم الخميس ٢/٨/١٩٩٠ م .

ومثل سائر العراقيين رأى الأكراد في مغامرة صدام بالكويت قرب موعد خلاصهم من محنتهم الطويلة مع هذا النظام . فتشكلت في أواخر ١٩٩٠م "الجهة الكردستانية العراقية" التي إنضوت في إطارها الأحزاب السياسية للأكراد واجتمعت لجنة العمل المشترك لتعلن حق الأكراد في الحكم الذاتي الحقيقي . وما أن إندلعت الانتفاضة الشعبية المناهضة لصدام حسين ونظام حكمه إثر هزيمته الماحقة على يد قوات التحالف الدولي في فبراير ١٩٩١م ، حتى كان الأكراد مساهمين رئيسيين في تلك الانتفاضة (١) .

ولأسباب ، لآزال بعضها غامضاً ، سمحت دول التحالف لقوات الحرس الجمهوري العراقي بتصفية الثورة الشعبية في الجنوب وبوحشية بالغة ، وحدثت موجة هائلة من الهجرة الجماعية للأكراد (أكثر من مليون كردي) إلى كل من تركيا وإيران مما حمل الحلفاء على إتخاذ الترتيبات لإقامة ملاذ أمن للأكراد على الحدود المجاورة لتركيا في كردستان ، وتم إنشاء ما يسمى بمنطقة الحظر الجوي حماية لهؤلاء (الأكراد شمالاً والشيعية جنوباً) وتقليصاً لقدرات النظام العراقي ولمنعه من الاعتداء على جيرانه بالجنوب .

(١) في الجنوب والوسط حرر المنتفضون (الشعية) تسع محافظات من ١٨ محافظة عراقية وإستطاع الأكراد في الشمال تحرير محافظاتهم الأربع : أربيل ودهوك والسليمانية وراحو .

محاولات الأكراد للإتفاق على الحكم الذاتي :

قدم الزعيمان الكرديان مسعود البرزاني وجلال الطالباني رئيساً "الجبهة الكردستانية" للحكومة العراقية عرضاً في أوائل ١٩٩٢ م للاتفاق على ترتيبات الحكم الذاتي .. لكن المحاولة فشلت للاختلاف في وجهات النظر وخاصة فيما يلي (١) :

(١) رفضت الحكومة إدخال مدينة كركوك وأقضية خانقين والطور والشيخان وزمار وعدد آخر من البلدات والقرى الكردية ضمن منطقة الحكم الذاتي ، بل رفضت أيضاً اقتراح الوفد الكردي بإبقاء هذه المناطق تحت السيطرة الحكومية مؤقتاً وإجراء إحصاء سكاني لمعرفة ما إذا كانت هذه المناطق تضم أغلبية كردية أم لا للمساعدة على تقرير مصيرها .

(٢) أصرت الحكومة على أن تكون أجهزة الأمن والمخابرات في منطقة الحكم الذاتي تابعة لها مباشرة ، فيما طالبت الأحزاب الكردية بإلحاقها بهيئات الحكم الذاتي .

(٣) تمسكت الحكومة بالإبقاء على قوانينها التي تبيح لحزب البعث وحده العمل داخل القوات المسلحة (الجيش والشرطة والأمن وحرس الحدود) .

(٤) اشترطت الحكومة على الأحزاب الكردستانية عدم إقامة علاقات مع أحزاب وهيئات وحكومات خارجية ، وطلبت أن يتم ذلك عبر "الجبهة الوطنية والقومية التقدمية" التي يسيطر عليها حزب البعث .

(٥) رفضت الحكومة مطالب الأكراد بتسريع دستور دائم للعراق وإجراء انتخابات عامة لاختيار أعضاء البرلمان وإقرار نظام التعددية السياسية والحزبية وإطلاق حرية الصحافة والنشر .

ما بين جزر ومد كانت قوات الحكومة تستعيد السيطرة جزئياً على المناطق الكردية بالشمال ثم تفقدها في وقت لاحق ، حتى فرضت الحكومة العراقية الحظر الاقتصادي على المنطقة الشمالية وسحبت الإدارات الحكومية الخدمية (تعليم - صحة - شئون ... الخ) واتخذ الحظر عدة مظاهر مثل : منع نقل السلع وحركة المسافرين منها وإليها .

(١) عدنان حسين ، مصدر سابق ، ص : ١٥ .

أقامت الجبهة الكردستانية إدارة ذاتية : تشريعية وتنفيذية لملء الفراغ الذي تكون بإنسحاب الادارة الحكومية من المناطق الشمالية . فأجريت في مايو ١٩٩٢م إنتخابات عامة لاختيار ١٠٥ أعضاء في المجلس الوطني لإقليم كردستان العراق . ووزعت المقاعد بنسبة ١٠٠ مقعد للأكراد و ٥ مقاعد للأشوريين .

* مرحلة الفراغ السياسي الحكومي :

لأول مرة في تاريخهم يحصل الأكراد -لظروف دولية خاصة- على حقهم في حرية العمل السياسي . وفي غضون سنتين (١٩٩٢م-١٩٩٤م) إستطاعت الحكومة الكردية إطلاق حريات الأكراد في التعليم بلغتهم وسمحت للقوميات الأخرى العربية والتركمانية والأشورية بإفتتاح مقرات لها وإصدار صحفها وإقامة محطات الاذاعة والتلفزيون وأنشئت قوات مسلحة وشرطة وأمن محلية وسلطة قضائية مستقلة وبالتعاون مع منظمات الإغاثة الدولية إستطاعت تلك الحكومة إعادة بناء البنية الأساسية للاقتصاد الكردستاني المدمر والتخفيف كثيراً من آثار مشكلة اللاجئين ، حيث أعيد بناء مئات القرى والبلدان التي دمرتها الحكومة العراقية في العقدين المنصرمين .

ولعل أبرز ما إتخذه البرلمان الكردستاني من قرارات هو أن تكون العلاقة بين إقليم كردستان والدولة العراقية في المستقبل على أساس فيدرالي .

ولأنه مقدراً للشعب الكردي ألا ينعم بإستقلاليته وألا يتذوق طعم الحرية ، فقد دخل الحزبان الرئيسيان الديموقراطي الكردستاني ، والاتحاد الوطني -اللذان يتقاسمان مقاعد البرلمان وكذلك مناصب الحكومة مناصفة- في صراع مسلح مريع على النفوذ والسلطة والمال ، إستمر من مطلع مايو ١٩٩٤م وحتى أواخر عام ١٩٩٨م .

مسببات الخلاف الكردي - الكردي :

في غضون أربعة أعوام (٩٤-١٩٩٨م) تسبب الخلاف بين مسعود البرزاني من ناحية وجلال الطالباني من ناحية في موت ما يزيد عن ألفي شخص ، وإنهيار الحكومة والبرلمان الكرديين وتجزئة منطقة الحكم الذاتي إلى منطقتين يسيطر كل من الحزبين سيطرته عليها ، ويقوم إدارته الخاصة به فيها ، ما ألحق ضرراً بالغاً بقضية الشعب الكردي وسمعة حركته التحررية .

أما عن أسباب الصراع فيمكن إيجازها فيما يلي (١) :

(١) مشاعر العداء والكراهية والنفور المتأصلة في نفوس قيادة الحزبين الرئيسيين ، وضعف روح المنافسة الديمقراطية ، وتفشي القيم القبلية المتخلفة في كليهما مفهوماً وممارسة .

(٢) إعتداد مبدأ المناصفة بين الحزبين في الحكومة والبرلمان ، ماجعل من المستحيل تشريع قانون أو إتخاذ إجراء لا يوافق عليه أي من الحزبين لأسباب ليست موضوعية في الغالب .

(٣) التدخلات الخارجية سواء من حزب العمال الكردستاني أو من الحكومات التركية والإيرانية والعراقية . فحزب العمال الكردستاني (التركي) بزعامة عبدالله أوجلان لم يكف عن إستخدام العمق الجغرافي لكردستان العراق في شن هجماته ضد القوات المسلحة وقوات الأمن التركية ، كما لم يخف مناهضته للبرلمان والحكومة في إقليم كردستان العراق . أما التدخلات الأخرى فكانت بهدف الحيلولة دون نجاح الأكراد في إنشاء وطن قومي يتمتعون فيه بالاستقلالية في ظل الحكم الذاتي لكردستان العراق . وكانت هذه التدخلات تتم سراً وعلانية من جانب حكومات الدول التي يعيش فيها الأكراد : تركيا وإيران بصفة خاصة .

(٤) أثر الحصار المزدوج المفروض من ناحية على العراق ومن ناحية أخرى على كردستان (من جانب الحكومة العراقية) تأثيراً سلبياً على إمدادات المال والعتاد وجعل المنافسة بين الحزبين على إقتسام الموارد المحدودة صعبة للغاية .

وعلى إثر معارك عنيفة وقعت بين قوات الحزبين في أغسطس ١٩٩٦ م ، قامت الولايات المتحدة ببدء مساعي لوقف إطلاق النار بين الطرفين وذلك تحت ضغط عوامل (غير كردية) ترجع إلى تدمير تركيا من الخسائر الفادحة التي يتكبدها اقتصادها منذ أزمة الخليج بسبب القلاقل المستمرة في المنطقة الكردية . ونجحت أخيراً وزيرة الخارجية الأمريكية (مادلين أولبرايت) في جمع قطبي النزاع الكردي البرزاني والطالباني في مقر وزارة الخارجية في واشنطن يوم ١٨/٩/١٩٩٨ م .

(١) عدنان حسين ، المرجع السابق ، ص : ١٦ .

وهنا يثير بعض المحللين السؤال حول أسباب هذه المساعي الأمريكية (١) : هل كانت بالفعل لإنهاء معاناة الأكراد التي مضى عليها أربعة عقود ؟ أم لأن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت من أكراد العراق أن يكونوا الساتر البشري الذي يحمي تركيا من احتمال قيام تحالف سوري - عراقي - إيراني ضد الحلف - غير البرئ - الذي تبلورت بالمنطقة أبعاده بين إسرائيل وتركيا ؟

على أية حال ، هناك -حتى الآن - إتفاق تسعى واشنطن لعدم نشر تفاصيله بين الفصيلين الرئيسيين الممثلين لأكراد العراق (الحزب الديمقراطي الكردستاني ، والاتحاد الوطني الكردستاني) ينضمّن إلى جانب وقف إطلاق النار بعض البنود الهامة ، فقد ذكر عدنان المفتي (ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني في القاهرة) أن الاتفاق يتضمّن تشكيل حكومة ائتلافية بمشاركة الحزب الشيوعي الكردستاني في العراق ، والاسلاميين والأحزاب الأخرى الكردية ، وكذلك العمل على إجراء إنتخابات ، على أن يبدأ تنفيذ الاتفاق في صيف ١٩٩٩م (٢) .

والخلاصة ... أن المشكلة الكردية في العراق تعد بحق من معضلاته السياسية لكونها تقدم نموذجاً لا يتكرر كثيراً لأقلية تجد في المواثيق الدولية والقوانين الداخلية سنداً لمطالبها القومية ، بهذا المعنى فإنه وإن اتفقت المواثيق الدولية والوطنية في نقطة انطلاقها الخاصة بالاعتراف بالأكراد كقومية متميزة إلا أنها اختلفت فيما توصلت إليه من نتائج ، فعلى حين سمحت الأولى بقيام كيان كردي (نظرياً) فإن محاذير كثيرة جعلت الثانية (الوطنية) لا تسمح (عملياً) بغير حكم ذاتي محدود في إطار الدولة . وفي داخل تلك الحدود كانت ردود أفعال الأكراد ما بين التطرف والاعتدال تتصل أحياناً كثيرة ببعض القوى الخارجية بدءاً من بريطانيا مروراً بالإتحاد السوفيتي (دوره في تأسيس جمهورية مهاباد) ثم الثالوث : الإيراني - الأمريكي - الإسرائيلي ودعمه للمطالب الكردية في فترة السبعينات) وانتهاءً بالتحالف بين قوى المعارضة العراقية في الخارج والولايات المتحدة الأمريكية بهدف إسقاط النظام العراقي .

نحن إذن إزاء وضع يتنوع فيه التعبير عما يمكن لنا أن نراه نوعاً من الولاء المزدوج (ولاء بعض الأكراد لفكرة القومية الكردية ، وولاء البعض الآخر للدول التي يعيشون فوق أراضيها

(١) فؤاد مطر : " ما يتمناه الأكراد من أمريكا وما أرادته أولبرايت لهم " جريدة الشرق الأوسط ، العدد الصادر في ٣٠ سبتمبر ١٩٩٨م ، ص : ٩ .

(٢) أنظر : جريدة الحياة ، العدد الصادر في ١٠ أكتوبر ١٩٩٨م ، مقال بعنوان : " إتفاق واشنطن : هل ينهي مسلسل الاقتتال ؟ " ، ص : ١٨ .

في معاركهم مع القوى الخارجية) . لكن العلاقة العضوية بين الأكراد من جهة وبين العديد من القوى الأجنبية من جهة أخرى لم تخدم كثيراً القضية الكردية لأنها عامة ما كانت تنتهي متى آت الغرض منها بل لعلها تسببت في اضطهاد الأكراد من تلك القوى المتضاده (١) .

وفي إطار ما سبق يمكن القول أن المساواة التامة داخل العراق بين العرب والأكراد لم تتحقق حتى في أكثر مراحل العلاقات الكردية الحكومية إنفرجاً . وعلى المستوى الثقافي فأن اللغة الكردية لم تعامل بما يتفق على كون الأكراد يشكلون القومية الثانية في العراق . لقد استعانت الجماعة الحاكمة في العراق على مواجهة المشكلة الكردية -وعلى مدى تاريخ الدولة العراقية الحديثة منذ إنشائها عام ١٩٢١م- بالعديد من الوسائل والأساليب التي جمعت بين الحلول السلمية (تحويل الأكراد حق العمل الحزبي وتزويدهم بالسلاح ومنحهم رواتب شهرية ضخمة في عهد عبدالكريم قاسم ١٩٥٨م - ١٩٦٣م) وأسلوب الصراع المتوازن (تأليب القبائل الكردية على بعضها البعض) وأسلوب الإجراءات القمعية العنيفة (قصف القرى والمدن الشمالية وإبادتها بالكيمياوي وتشريد أهلها) (٢) .

على أن الملاحظة الجديرة بالتسجيل هي أن أنظمة الحكم في العراق وهي تعي خطورة المشكلة الكردية في حد ذاتها (التساند مع قوى أجنبية) وخطورتها الأكبر حال تزامنها مع مشكلة واحدة أو أكثر من المشاكل الساخنة على الحدود (حربي الخليج الأولى والثانية) إنما تدرك أيضاً أن التهديد الكردي يحمل في طياته عوامل فناءه ، ذلك أن الأكراد ينقسمون على مختلف المحاور : الثقافية ، العشائرية ، الطائفية والجغرافية والتوجهات السياسية . وفي كثير من الأحيان عبرت هذه الفرقة عن نفسها في شكل مواجهات مسلحة بين الفصائل الكردية وبعضها البعض ، ما كان له من تداعيات أثرت بالسالب على وحدة التنظيمات الحزبية الكردية . وأخيراً فإن تذبذب الدعم الخارجي للحركة الكردية واستخدامها دوماً كورقة للضغط بها على أحد أطراف اللعبة السياسية يعد من أهم القيود التي تحد من نشاط وفعالية أي تحرك كردي في اتجاه الوطن القومي للأكراد .

(١) جدير بالذكر أنه في اليوم الذي جرى فيه اعتقال عبدالله أوجلان في نيروبي كانت القوات التركية تتوغل شمال العراق لتصفية قواعد حزب العمال الكردستاني بمساعدة حزب مسعود البرزاني ، واللافت في هذه الأثناء أن إيران هدت بإطلاق النار على الأكراد الذين يحاولون عبور الحدود إلى إيران ، كما نشرت الصحف التركية والبرانية في ١٧ فبراير ١٩٩٩م "أن طائرات سلاح الجو الإيراني قد قصفت قواعد حزب العمال الكردستاني" أنظر : جريدة الأنباء "مقال العلاقة الكردية - الأمريكية" ، العدد ٨٢٠١ الصادر في ١٩٩٩/٣/٢٣ .

(٢) د. نيفين مسعد ، مرجع سابق ، ص ص : ١٤٥-١٥٢ .

ثالثاً : الأكراد في إيران :

يوجد في إيران حوالي ٨ مليون كردي يمثلون ٣١٪ من إجمالي الأكراد في العالم ، ويشكلون ٩٪ من سكان إيران (البالغين حوالي ٦٧ مليون نسمة عام ١٩٩٥م) (١) . يعتنق أغلبهم المذهب السني .

ناضل الأكراد في إيران من أجل الحصول على الاستقلال منذ ما قبل بداية هذا القرن (العشرين) . مروراً بفترات هدنة تتخللها الوعود بالمساندات الاقتصادية والمعنوية ، لكن مصيرهم في إيران إرتبط دائماً بمدى التعاون أو العداء بين كل من إيران والعراق وتركيا .

وعلى الرغم من إحتواء النظام الجمهوري الاسلامي لهم منذ الثورة الإيرانية ضد الشاه إلا أن الحكومة لا تتردد في التصدي وبعنف لأي محاولة انفصالية من جانبهم عن الدولة الإيرانية .

الحركات التحررية الكردية في إيران :

* ترجع أولى ثورات الأكراد في إيران الى العام ١٨٨٠م ، حين قاد الشيخ النقشبندي "عبدالله النهري" حركة مسلحة ضد الحكومة "القاجارية" (السابقة على الحكم البهلوي في إيران) ، وحملت ثورته مطالب محددة . فقد نادى الشيخ النقشبندي في مؤتمر موسع بتوحيد كافة مناطق كردستان . وكان الشيخ يتمتع بنفوذ ديني وديوي كبيرين بين الأكراد . لكن الثورة سحقت بعنف ونفى الشيخ إلى مكة مع أسرته حيث توفي في أكتوبر ١٨٨٣م (٢) .

* في بداية القرن العشرين قام الشعب الكردي بدور بارز في أحداث الثورة الدستورية الإيرانية (١٩٠٥-١٩١١) ، فقد وقفت الجماهير الكردية بأغلبيتها الساحقة إلى جانب الثورة التي إستهدفت النظام القاجاري المستبد . وتم تأسيس عدد من "لجان الثورة" في المدن الكردية كرمانشاة ، ومهاباد وسنندرج ، وسقز ، وبوكان وغيرها .

(١) تتشكل القوميات والأقليات الإيرانية مما يلي : ٢٥٪ أذربيجانيين ، ٢٥٪ أرمن ، ٩٪ أكراد ، ٢٪ اللز ، ١٪ بلوشيين ، ١٪ عرب مقابل ٣٧٪ فقط فرس ، أنظر : د. رمزي سلامة ، حمدان الشمري : "العلاقات الخليجية - الإيرانية - ١٩٧٨م - ١٩٩٨م" ، دراسة غير منشورة لإدارة البحوث والدراسات - مجلس الأمة ، يونيو ١٩٩٨م ، ص : ٥ .

(٢) مازن بلال : "المسألة الكردية - الوهم والحقيقة" ، مرجع سابق ، ص : ١٦١ .

* ثم إنخرط الأكراد في تنظيم الجمعيات الاجتماعية السياسية وإنشاء الصحف والمجلات التي تعبر عن طموحاتهم القومية ، وكانت كلها تدار من قبل الأكراد الذين أنهوا دراساتهم في معاهد وجامعات باريس والقاهرة وإسطنبول وحلب وجنيف وبطرسبورغ .

* في أعقاب فشل الأكراد في إنشاء وطن قومي لهم عقب الحرب العالمية الأولى ، ظل الزعماء العشائريين متشبثين بخيار العمل المسلح . وفي عام ١٩٢٤م استطاع إسماعيل أغا سيمكو أن يوحد القبائل الكردية في شمالي البلاد (أورمية ومهاباد وسقز وبانة وشرق السليمانية وغرب أربيل وشمزینان) وأن يحرز انتصارات مهمة على القوات الإيرانية ... حتى أخمدت الثورة وأغتيل زعيمها إسماعيل سيمكو في ٢١/٦/١٩٣٠م .

عندما قامت الحرب العالمية الثانية احتلت القوات السوفيتية شمال إيران ، وقامت إنجلترا بإحتلال جنوب إيران وإستفاد الأكراد من هذا الوضع فأقاموا في الأرض المحايدة ، حيث اختفت السلطة المركزية . وفي هذه الأثناء يتنازل رضا شاه عن عرشه إلى لإبنه محمد رضا بعد أن ضعفت الحكومة الإيرانية نتيجة الاحتلالين .

ينشط الأكراد فيولد لهم في ١٦ أغسطس ١٩٤٥م حزباً جديداً يدعى : "الحزب الديمقراطي الكردستاني وهذا أول حزب للأكراد في مرحلة كفاحهم السياسي للحصول على وطن قومي . وبدأ الحزب بالتفاوض مع شاه إيران من أجل الحصول على وطن قومي للأكراد . قاد المفاوضات متنور كردي هو قاضي محمد ، ولم تسفر عن أي نتائج إيجابية مما أدى بالأكراد في ٢٢/١/١٩٤٦م إلى إعلان جمهورية كردية جديدة .

جمهورية مهاباد :

في مدينة مهاباد (بقلب جمهورية أذربيجان ذات الحكم الذاتي) وبمساعدة سوفيتية ، أعلن الأكراد جمهوريتهم المستقلة وأسموها جمهورية مهاباد (والتي لم تستمر سوى ثلاثة عشر شهراً فقط) .

تبنت هذه الجمهورية برامج تنموية وإدارية نشطة ، وأصدرت دستوراً يحمي الحقوق الأساسية ، وعقدت معاهدة صداقة مع جمهورية أذربيجان . لكن إنسحاب القوات السوفيتية أدى إلى أن يتحالف الشاه مع ستالين لضرب الجمهورية وسحق وإعدام القاضي محمد وأعوانه صبيحة يوم ٣٠ مارس ١٩٤٧م وسط مدينة مهاباد .

إلا أن تنظيمات الحزب عادت إلى النضال السري وبدأت تستعيد نشاطها في السنوات التالية وقدمت معونات هامة للثورة الكردية في العراق والتي اندلعت عام ١٩٦١م وفي السبعينات يتولى الدكتور عبدالرحمن قاسم - خريج السوربون - وأعوته من مثقفين أكراد شؤون الحزب إلى أن أعتيل عام ١٩٨٩م في فيينا في الوقت الذي كان يجري مفاوضات مع ممثلين عن الحكومة الإيرانية بوساطة من الشخصيتين الجزائرية أحمد بن بيل، والكردية جلال الطالباني .

وتكررت مؤامرة مشابهة في برلين عندما تم اغتيال القادة الجدد للحزب في أحد مطاعم برلين حيث ان ايران الشاه وما بعده لم تعترف يوماً بحقوق الأكراد القومية رغم التأييد الكامل من الشعب الكردي في إيران للثورة الإسلامية عند اندلاعها (١) .

وهكذا ، رأينا كيف كان يسانداهم فيما مضى شاه إيران "محمد رضا بهلوي" في أواخر ١٩٦٠م ثم تخلى عنهم في عام ١٩٧٥م حين عقد مع صدام حسين إتفاقية الجزائر عن أكراد العراق مقابل المشاركة في الممر المائي لشط العرب .
إن إيران الدولة تفرض قيداً مزدوجاً على أكرادها : أولاً للحيلولة دون انفصالهم عنها سياسياً ، ثانياً من منطلق أنهم سنيون لها عليهم تحفظات .

رابعاً : الأكراد في سوريا :

يقدر عدد الأكراد في سوريا بحوالي من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ ألف نسمة يعيشون متمركزين في الجزيرة (وهي إمتداد للجزيرة في كردستان تركيا) وقد ألحقت الجزيرة بسوريا عام ١٩٢١م بعد وضع شمالي بلاد الشام تحت الانتداب الفرنسي تطبيقاً لمعاهدة سايكس بيكو واتفاقية مؤتمر سان ريمو . وفي السنوات التالية جرت تعديلات أخرى للحدود بين سوريا وتركيا الحديثتين وبموجبها ألحق لواء الاسكندرونة بتركيا كما ألحقت مقاطعات كردية أخرى بسوريا كل ذلك تطبيقاً لمصالح الدول العظمى المنتصرة وليس حسب رغبات سكان هذه المناطق .

الأكراد في سوريا هم ثاني مجموعة قومية في سوريا بعد العرب وأهم مدتهم القامشلي والحسكة ودرباسية . هذا وقد تعددت وتغيرت العلاقة بين الأكراد والحكومات المتعاقبة في سوريا من مد وجزر ومرت هذه العلاقة بثلاث مراحل :

(١) أنظر : أنور عثمان : "كردستان قربان على مذبح الدولة القومية" ، مقال سابق ، ص : ١٥ .

- مرحلة الأحتواء السوري للأكراد .
- مرحلة التعريب .
- مرحلة التعايش السلمي .

(أ) مرحلة الاحتواء السوري للأكراد :

تشير الكتابات القليلة حول وضع الأكراد في سوريا (١) إلى أنهم انخرطوا فيما بعد الحرب العالمية الثانية في ميادين السياسة والفكر والاقتصاد وكان منهم رئيس دولة (حسني الزعيم) ورئيس وزراء (محسن البرازي) ووزراء ونواب وضباط .

كانت سوريا دائما ملاذاً للأكراد الهاربين من الإضطهاد في الأجزاء الأخرى في كردستان ، وكان لأكراد العراق على الدوام حضور أكيد في سوريا وكأنها الساحة الخلفية لمساعدتهم الى نيل حقوقهم من الحكومات العراقية والتركية المتعاقبة . لقد اتسمت المعاملة السورية للقضية الكردية بالعقلانية والافتتاح بل بالإيجابية والتعايش العربي الكردي على قاعدة المساواة والاعتراف المتبادل في معظم فترات التاريخ المعاصر .

(ب) مرحلة التعريب :

مع تصاعد نبرة الخطاب القومي العربي - في الستينات من القرن العشرين - أعادت سوريا النظر في العلاقة مع الأكراد، فجرى تهميشهم ، ويمكن القول أنه قد تم إخراجهم من الحياة العامة في سوريا . وعمدت حكومة الانفصال ، التي تلت انفراط عقد الوحدة بين سوريا ومصر إلى طرد الضباط الأكراد من الجيش وحل جمعياتهم واغلاق نواديهم وصحفهم ومطاردة ناشطيهم . وتم الترويج لفكر يرى في الأكراد خطر على العرب وعنصر تخلخل للنسيج القومي ، فأستبدلت أسماء مدنهم وقراهم بأسماء عربية كما صارت الجمهورية السورية تسمى الجمهورية العربية السورية تشديداً على نقائها من أي قومية أخرى ، وأقيم الحزام العربي حول المناطق الكردية فيما يشبه سياسة الأستيطان حيث جرى بناء مستوطنات عربية في المناطق الكردية ، وتم تجريد ١٠٠ ألف كردي من الجنسية السورية ، ومنع الأكراد من حق إطلاق الأسماء الكردية على أبنائهم .

(١) على سبيل المثال : نزار أغراي : "الأكراد بين تركيا وسوريا" ، الحياة ، العدد ١٣٠٢١ ، الصادر في ٢٨ أكتوبر ١٩٩٨ م ، ص : ١٤ .

(ج) مرحلة التعايش السلمي :

كان يمكن لطوفان التعريب والتفرقة العنصرية ضد الأكراد ان يستمر في سوريا لولا تولي الرئيس حافظ الأسد الحكم عام ١٩٧٠م وقناعته أن من العبث محاولة شطب شعب قائم . ويمكن القول ان العلاقة بين الحكومة والأكراد بدأت تستعيد بعض (وليس كل) عقلانيتها ومرونتها منذ ١٩٧١م . فالأكراد في سوريا يتمتعون اليوم بقدر كبير من الأمان كما يتم إشراك الأكراد في الحياة الاقتصادية بشكل معقول ويمكن القول أن أكراد سوريا يمثلون الوجه الإيجابي لحياة الأكراد في الدول الأربعة الموزعة عليها كردستان .

ومع ذلك - ورغم كل ما تحاط به قضية الأكراد في سوريا من مظاهر الحساسية والتحفظ أحياناً أخرى - فإن الوجود الكردي في الساحة السياسية معدوم ، كما لا يحظى الأكراد بإعتراف رسمي بوجودهم حتى في داخل الأطار الإداري للمناطق التي يتركزون فيها بسوريا وهم لا يختلفون سوى في أقل القليل من زاوية الفوارق الإيجابية عن أقرانهم في كل من إيران والعراق من حيث المعاملة في أوقات السلم . كما انهم لم يعانون من حملات مسلحة حكومية تستهدف وجودهم كما في تركيا أو شمال العراق . إنهم أفضل حالاً إذا كانت المقارنة مع أوضاع أقرانهم في البلدان الأخرى .

وهكذا تظل القضية الكردية عالقّة بين سماء الحل القومي وأرض الواقع التشتتي ... إنهم لا زالوا أيتام العالم الذين ليس لهم من أصدقاء سوى جبالهم .

المبحث الثالث : التفاعلات الاقليمية والدولية للقضية الكردية :

=====

للقضية الكردية - بالضرورة - أصداء تبدأ في دول الجوار بمنطقة الشرق الأوسط لتمتد إلى دول لها مصالح بالمنطقة ثم لتصل إلى كيانات ومنظمات دولية .

فهى قضية مثلها مثل كل قضايا الأقليات تؤثر وتتأثر بالمحيط الإقليمي والعالمي . وفي هذا الجزء من الدراسة نحاول التعرف على موقف هذه التجمعات (الاقليمية والدولية) من القضية الكردية وبالترتيب التالي :

أولاً : التفاعلات الإقليمية :

أ - الدول العربية

ب - إسرائيل

ج - الدول الأوروبية

ثانياً : التفاعلات الدولية :

أ - الولايات المتحدة الأمريكية

ب - روسيا

ج - المنظمات الدولية

(أ) الدول العربية والقضية الكردية :

يطالب العرب جميعاً بدولة مستقلة للشعب الفلسطيني من منطلق حق هذا الشعب في مبدأ هام هو حق تقرير المصير . وفي الوقت ذاته يلاحظ المراقب للشأن الكردي أن الدول العربية - بإستثناء ليبيا وأحياناً الجزائر - لم تكن في يوم من الأيام متعاطفة مع القضية الكردية . فالحكومات العربية لم تشغلها كثيراً تفاعلات القضية الكردية بل وأداروا لها ظهورهم حرصاً على وحدة دول المنطقة الجغرافية وخاصة العراق وسوريا .

وعلى الجانب الآخر ، فقد عاش الأكراد مع العرب في توافق دون أن ينكر عليهم أشقاؤهم في الدين والوطن حقيقة في أن لهم هويتهم وعاداتهم وتقاليدهم التي يمارسونها في كل من العراق وسوريا دون أي تصادمات ثقافية .

وعلى سبيل المثال : نجدهم وقد ذابوا في النسيج الاجتماعي العربي في كل من سوريا والعراق ، ومع ذلك فليس بعيداً عن الأذهان أن حلف بغداد كان أحد أسباب قيامه عام ١٩٥٥م هو مواجهة الحركة الكردية التي كان يدها الإتحاد السوفيتي بالعون خاصة في منطقتي كردستان التركية والایرانية . ويذكر هنا أن الزعيم الراحل جمال عبدالناصر قد أنشأ للأكراد إذاعة من القاهرة عامي ١٩٥٦م ، ١٩٥٧م من باب التعاطف معهم ونكاية في حلف بغداد . وسوف نلاحظ هنا ومرة أخرى أن ورقة الأكراد يتم استخدامها للضغط على أطراف أخرى ولم يكن الشأن الكردي الخالص هو هدف أي تدخلات عربية في صالح أو ضد الأكراد .

وبعد ذلك ، يبقى على النخبة العربية المثقفة أن تعي أبعاد القضية الكردية جيداً ، لتأثيرها الفادح - شئنا أم أبينا - على الأمن القومي العربي في الماضي والحاضر والمستقبل ، اذا هي تركت بلا حل عادل ومنطقي .

إننا إذاً في مرحلة بالغة الدقة والخطورة ، مرحلة تستدعي منا كعرب جهداً مكثفاً لمواجهة أخطار التجزئة ، وهو ما يجعل الحاجة إلى "إبتكار" حل مناسب للقضية الكردية أمراً ملحاً وحاسماً . فالأكراد - بدون شك - يتطلعون إلى الحصول على الحقوق الأساسية التي باتت تحظى بها سائر الشعوب والقوميات (١) .

إن حرباً بالبلقان قد نشبت بمساندة دول حلف الأطلسي من أجل حفظ حق شعب كوسفو الذي لا يزيد تعداداه عن ١,٨ مليون نسمة فهل ينتظر العرب أن يستخدم الغرب الورقة الكردية في وقت لاحق لصالح أطراف أخرى بالمنطقة؟؟ أم أن على الساسة والمفكرين السعي لإبتكار حل للقضية الكردية يتماشى مع المصالح العربية والاسلامية العليا بالمنطقة .

(ب) إسرائيل والقضية الكردية :

تتعترف إسرائيل بحقوق الأكراد نظرياً ، إلا أنها - بعد تحالفها مع تركيا- لا تريد إزعاج الأتراك في مطاردتهم لعناصر حزب العمال الكردستاني . وهناك من يقول أن إسرائيل قد غيرت موقفها من القضية الكردية ، فلقد كانت من قبل تناصر مسعود البرزاني في صراعه ضد حكومة صدام والهدف كان واضحاً وهو تشجيع قيام كيانات صغيرة في المنطقة . لقد حاولت إسرائيل استخدام قضية الأكراد للنيل من فكرة القومية العربية وهي تبنت النية لاستخدامها وقتما يترأى لها أن للعرب نجماً ربما يبدأ في الصعود إذا ما إتحدت كلمتهم وتوحدت في يوم ما إراداتهم ضد الوجود الصهيوني بالمنطقة .

(١) أنظر : محمد سيد أحمد : "القضية الكردية - بعد خطف أوجلان" ، الرأي العام ، العدد ١١٥٧٠ - الصادر في ٢٤ فبراير ١٩٩٩م ، ص : ١٩ .

غير أن المساعدة التي قدمتها المخابرات الإسرائيلية (الموساد) لتركيا في القبض على عبدالله أوجلان قد كشفت عن مخطط جديد لاسرائيل...مخطط يقوم على تطويق الدول المحيطة بإسرائيل (تطويق دول الطوق) سوريا والعراق ولبنان . فهي (والجانب الشرقي المتمثل في حدودها مع الأردن مؤمن تماماً) ترى في تركيا وإثيوبيا وأفريقيا جنوب الصحراء إطاراً إستراتيجياً لإحاطة العرب بسياسات يتبع لتحالف إسرائيلي أمريكي ذو أهمية بالغة لأمن إسرائيل .

يضاف إلى ما سبق فقد حرصت إسرائيل مؤخراً على ألا تكون مناصرتها لحق الأكراد في تقرير مصيرهم سبباً لدعم حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم .

(ج) أوروبا والقضية الكردية :

دفعت عملية إختطاف أوجلان بالقضية الكردية إلى سطح الاهتمام الأوروبي ، بعد أن كانت قد انحسرت - إعلامياً- في مجرد مشكلة أقلية شبه منسية قلما يأتي ذكرها في صحافتهم ونادراً ما يعرض إعلامهم شيئاً عنها .

بعد خطف أوجلان تفجرت موجات الغضب الكردي في كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان وإنجلترا ، بل في كل العواصم الأوروبية تقريباً معبرة عن وجود شعب له قضية طرحها بوضوح (بلغ حد إحراق بعضهم لأنفسهم وسط الميادين العامة) ، ففي أوروبا يوجد قرابة ثلاثة ملايين مهاجر تركي وكردي منهم ٨٥٠ ألف كردي . وربما أن المشكلة اليوم قد أصبحت تهم الأوروبيين لعدة أسباب أهمها :

١ - أن إنعكاسات الردع التركي ، والقمع العراقي ، والرفض الإيراني في مراحل مختلفة من التاريخ المعاصر تصب في أوروبا في شكل تدافع عدد المهاجرين الأكراد الفارين من الاضطهاد ، وفي كل مرة تحدث نوبات من الهجرة الجديدة نحو أوروبا .

٢ - أن القوانين الأوروبية سمحت للأكراد في عام ١٩٩١م (الفارين من حرب الخليج) باستخدامهم وسائل الاعلام واللغة الكردية الخاصة بهم ، كما نشط حزب العمال الكردستاني وشكل في أوروبا ٢٠ خلية يقودها مثقفى الحزب ، كلهم كانوا يعملون تحت قيادة أوجلان بالاضافة إلى أن إيطاليا قدمت لهم المقر الذي يجتمع فيه أعضاء البرلمان الكردي في الخارج .

٣ - ان التواجد الكردي في أوروبا الغربية قد طرح مشكلات الهجرة والهوية والعنصرية وكل ما يترتب من مشكلات على اللجوء السياسي في هذه الدول .
وجدير بالذكر أنه بسبب الأكراد لا تستطيع تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لغياب الديمقراطية وإنعدام حقوق الإنسان وتسلط العسكر على حكوماتها الأخيرة .

ويبرز من بين الدول الأوروبية اليونان - تلك الدولة البعيدة جغرافياً عن الأكراد وقضاياهم - لكنها بعد ان كانت تدعم لسنوات طويلة حزب العمال الكردستاني نكائية في عدوها اللدود (تركيا) في صراعهما معاً حول جزيرة قبرص ، هذا البلد هو نفسه الذي خضع للضغط الأمريكي فيسر عملية القبض على عبدالله أوجلان في أثناء خروجه من سفارتها بنيروبي عاصمة كينيا بشهر فبراير ١٩٩٩م (وإن كانت هذه العملية قد تسببت في خلافات داخل الحكومة اليونانية أسفرت عن إستقالة عدد من الوزراء والمسؤولين المتورطين فيها) . لقد أدت المظاهرات الكردية الغاضبة أمام سفارات إسرائيل وألمانيا وتركيا في معظم العواصم الأوروبية إثر عملية القبض على أوجلان إلى إنزعاج الدول الأوروبية وإعتبارها أن وجود هذه الجاليات (الكردية والتركية) هو من عوامل تهديد الأمن الأوروبي . وقد أعلنت العواصم الأوروبية - على الفور - عن مجموعة إجراءات جديدة منها :

- عدم التساهل مع كل من يرتكب أعمال عنف من الأجانب سواء في المظاهرات أو غيرها .
- سرعة محاكمة من يخالف القوانين من الاجانب وتشديد الأحكام القضائية .
- فرض إجراءات صارمة على طالبي اللجوء السياسي خاصة القادمين من الشرق الأوسط وعلى وجه التحديد من سوريا ، العراق ، السودان ، تركيا ، وسرعة ترحيل من لم يستوف الشروط .

وعلى وجه العموم فقد عبر جيرار شاليان الخبير الفرنسي ومدير المركز الأوروبي لدراسة الصراعات ، عن أن أوروبا معنية بإيجاد الحلول المناسبة للقضية الكردية . لكنه أوضح أن الأوروبيين يسلكون - كغيرهم - سياسة مزدوجة إزاء البلقان والأكراد . فهم يهددون بالقصف في كوسوفو في الوقت الذي لا يحركون ساكناً إزاء ما يحدث للأكراد في كردستان تركيا والعراق . وأضاف في حديثه بشهر مارس ١٩٩٩م : " أن المشكلة الكردية لا يمكن أن تحل من خلال محاكمة أوجلان ذلك لأنها محاكمة خاضعة "لمجلس أمن الدولة" ، وأن هذه المحاكمة "فرصة سانحة لأوروبا في التعبير عن دعمها لقضية الأكراد" (١) .

(١) حوار أجراه مراسل صحيفة البيان في باريس ونشر في العدد ٤٠٧ من الملف السياسي للصحيفة الصادر في ٥ مارس ١٩٩٩م ، ص : ٩ .

ثانيا : التفاعلات الدولية للقضية الكردية :

لا توجد منظمة دولية تراقب أو تحصى أو تسجل الاحصائيات بشأن الجماعات الطائفية ، ربما بسبب إنكار وجودهم أو التقليل من أهميتهم من قبل الدول التي يعيشون تحت رايته . إلا أن إعتقال عبدالله أوجلان في ١٦/٢/١٩٩٩م ، ومن قبل ذلك حين قامت تركيا بتهديد سوريا عسكريا لإيوائها هذا الزعيم الكردي ، هذه الأحداث المتسارعة جعلت الرأي العام العالمي يولي اهتماماً غير مسبوق بالقضية الكردية . لقد أشعل إعتقال أوجلان إنتفاضة الأكراد أينما كانوا في العالم ، وحرك القضية ويبدو أنها لن تخمد قبل أن ترسى سفينة المشكلة الكردية إلى حل عادل ومنطقي طال انتظاره من قبل شعب عاش قروناً بلا هوية أو وطن معترف به .

الولايات المتحدة وروسيا والقضية الكردية :

في لعبة المصالح الدولية ، إستخدمت كل من الولايات المتحدة الامركية وروسيا ورقة الأكراد (شأنها شأن كل الأوراق الأخرى مثلها مثل كل الدول الأخرى) من منطلق الموقف من الدول التابع لها الأكراد . فمثلاً تتعاون أمريكا مع أكراد العراق نكاية في صدام حسين ، وتتخذ موقفاً عدائياً من أكراد تركيا وحزب العمال الكردستاني تودداً لتركيا التي تربطها بها علاقة خاصة . ومصلحة أمريكا في هذا الصدد واضحة ، وهي دعم مصالحها مع تركيا التي تربطها بإسرائيل تحالفاً تطوق به دول المنطقة . علاوة على إستخدام التحرك التركي للضغط على العراق وإرهابه وإضعافه على حساب الأكراد أنفسهم ... وهو ما يحدث بالفعل في الآونة الأخيرة . فتوغل القوات التركية في شمال العراق كان بحجة أن تركيا تعمل على حماية حدودها من هجمات حزب العمل الكردستاني . وهكذا تكتمل الكماشة الأمريكية على العراق ، والتي لا تزال تضيق وتضيق بالضربات العسكرية شبه المنتظمة والمستمر يومياً منذ نوفمبر ١٩٩٨م وحتى الوقت الحاضر (إبريل ١٩٩٩م) .

والأمريكيين الذين لديهم الكثير من الخبراء في قضايا الشرق الأوسط الحساسة والصعبة يعرفون جيداً كيف يتلمسون هذه القضايا لتحقيق مصالحهم العليا في السيطرة على المنطقة وتقوية موقف حليفهم الأولى فيها (اسرائيل) . وهم يعتقدون أن الوسيلة الناجعة للتعامل مع القضية الكردية هي في الاكتفاء بالنظر إلى جوانبها الانسانية دون الاقتراب من حلولها السياسية . وأن أقصى ما يجب فعله بالنسبة للأكراد - من وجهة نظرهم - هو الحديث عن حقوقهم الانسانية ، أما الحديث المباشر عن القضية السياسية الكردية - بما فيها ذكر إسم كردستان صراحة في الوثائق الرسمية الأمريكية ، فهو أمر يجب تجنبه خشية تحريك الحساسيات التركية (١) .

(١) أنظر : سامي شورش : "مراجعة سياسة واشنطن بين الأكراد ... صعوبات تتطلب حزمياً سياسياً" مقال منشور بجريدة الحياة ، العدد الصادر في ٢٧ فبراير ١٩٩٩م ، ص : ١٢ .

ففي أثناء الحرب الباردة ، استخدم الاتحاد السوفيتي ورقة الأكراد للضغط على تركيا وإيران (الشاه) باعتبارهما حليفين للقطب الأمريكي ، فكان يقدم المساعدات بسخاء - مالياً وعسكرياً - للحركات والاحزاب الكردية في البلدين ، بينما كان يزود العراق بالغازات السامة التي يبيدون بها الأكراد بالجملة في الشمال ..

وبعد انتهاء الحرب الباردة واصلت الولايات المتحدة نفس السياسة .. فهي من ناحية تتبني مطالب أكراد العراق ، وتتولى بنفسها - وبأموالها - إزالة الخلافات بين حزبي الأكراد العراقيين ، الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني لتكون منهما جبهة ضد النظام العراقي القائم (بهدف خلخلة العراق واضعافه ، وليس بهدف إقامة دولة كردية مستقلة) . وفي نفس الوقت تتخذ ضد أكراد تركيا موقفاً شديداً العداء لا يقتصر على مضاعفة مساعدتها العسكرية للحكومة التركية في حرب الإبادة التي تشنها ضد الأكراد ، بل تصل الى حد التواطؤ بين جهاز مخابراتها - السي أي ايه - والموساد الاسرائيلي في عملية اختطاف أوجلان (١) .

وما زالت سياسة المعايير المزدوجة تمارس بواسطة الأمريكيين مؤخراً ، فالولايات المتحدة تشن على صربيا الحرب من أجل الحصول على إستقلال مليون و ٨٠٠ ألف من ألبان كوسوفو ، ولا تعلن موقفاً ولو حتى شفهياً من قضية ٢٠ مليون كردي ، أو من ستة مليون فلسطيني تماطل إسرائيل في منحهم حق الاستقلال السياسي .

والغريب أن أهمية الملف الكردستاني لم تتضح لحكام موسكو ، إلا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، واندفاع تركيا ، بتشجيع من أمريكا ، لتهيمن على الدول الاسلامية المنسلخة عن الاتحاد السوفيتي . فبعد اكتشاف نفط بحر قزوين واتجاه تركيا لكسب الدعم العالمي لتسيير خطوط نقل النفط الآذري والكازخستاني عبر أراضيها ، بعيداً عن روسيا ، إتجهت روسيا لاستخدام ورقة الضغط الكردية لاذار تركيا ، ولكن استخدامها لتلك الورقة ظل بشكل قاصر ودون الاحلام العراض التي كانت تراود حزب العمال الكردستاني ، اذ لم يتجاوز ذلك الاستخدام أكثر من السماح لحزب العمال بتنظيم بعض أعماله الحزبية ، وعقد بعض المؤتمرات والمهرجانات الخطابية على الارض

(١) مصطفى كمال : العودة لمشروع ترويجات أوزال يحل مشكلة الأكراد ويحقق مصالحهم" ، مقال منشور في جريدة البيان ، الملحق السياسي ، العدد ٤٠٧ بتاريخ ٥ مارس ١٩٩٩م ، ص : ١٠ .

الروسية ، وكان ذلك وحده كافياً لافزاع تركيا ، وجذبها الى مائدة التفاوض والتساوم مع موسكو ، التي ابتزتها بذات "الكارت " الى النهاية حتى أن تركيا كانت إحدى دول العالم القليلة التي سكنت عن قصف روسيا الذي دمرت به دولة الشيشان الاسلامية . وبسكوت تركيا عن مواصلة التدخل في مناطق النفوذ الروسي ، كفت روسيا عن استخدام ورقة الأكراد ، ولم يشفع وصول الشيوعيين وانصارهم أخيراً الى مواقع نفوذ قوية بموسكو لعبدالله اوجلان ، واضطر للخروج من موسكو ليقيم بطائرتة باحثاً عن أمان لم يجده .

إن الأكراد - في لعبة السياسة الدولية - مجرد ورقة تلعب بها القوى المحيطة بهم لتحقيق كل غرض ... إلا المصلحة القومية الكردية .

الخاتمة والنتائج

=====

تشغل كردستان مساحة كبيرة من أراضي الشرق الأوسط وغرب آسيا ، وتحتل موقعاً جيواستراتيجياً هاماً بالمنطقة ، كما أنها غنية بالثروات الطبيعية من نفط ومزروعات ومراعي . والأكراد - الذين يشكلون حوالي ٢٦ مليون نسمة - هم شعب محارب بطبيعته يدين معظمهم بالاسلام وموزعون اليوم بين دول عديدة لكنهم يتركزون في أربع دول هي : تركيا (١٢,٢ مليون كردي) ، إيران (٨,١ مليون) ، العراق (٤,٢ مليون) ، سوريا (حوالي ٨٥٠ ألف) وأكثر من نصف مليون في آسيا الوسطى ولبنان والبلدان العربية والأوروبية .

أما كردستان ذاتها (حوالي ١٩٢ ألف كم٢) كموقع وشعب وتاريخ ... فلم تكن دولة في يوم من الأيام ، وكانت الصراعات تدور دوماً بين غزاتها على من سيكون سيد هذه الأرض . قبل الحرب العالمية الأولى دار الصراع بين الإمبراطورية العثمانية وإيران ، وبعد الحرب العالمية الأولى ، حين أصبح العراق تابعاً لبريطانيا ، وسورية تابعة لفرنسا ، دار الصراع بين الدول الأربع للهيمنة على المناطق الكردية .

والأكراد الذين يشكلون عرقاً متجانساً ويقيمون في بلادهم كردستان (أي وطن الأكراد) منذ أكثر من ثلاثة آلاف عام ، قدموا للأمة الاسلامية جزءاً عزيزاً من تاريخها وثقافتها ، وكان منهم صلاح الدين الأيوبي ، وأمير الشعراء أحمد شوقي ، والأديب الكبير عباس محمود العقاد وغيرهم من النجوم الساطعة في سماء العروبة والاسلام .

ويقول الكاتب الأمريكي الكبير : روبرت كابلان في كتابه : "نهايات الأرض" أن "كردستان أقرب إلى الواقع من عشرات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة " .

ومنذ مئات السنين والأكراد يناضلون من أجل تحقيق حلمهم القومي بأن تكون لهم دولة مستقلة أسوة بكل شعوب الأرض ، لكن قيام مثل هذه الدولة أصبح اليوم - وأكثر من أي وقت مضى - مسألة معقدة للغاية ، ذلك أنه لا يمكن أن يتم إلا باقتطاع مساحات غير قليلة من أراضي دولتين عربيتين (العراق وسوريا) إضافة إلى كل من تركيا وإيران وأرمينيا . وهو أمر مرفوض ليس فقط من جانب من تلك الدول الخمس وإنما أيضاً من جانب القوى العالمية المرتبطة بها بشكل أو بآخر ، ويسعى الجميع إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه بقدر ما يحفظ للدول مصالحها وتوازنها في هذه المنطقة الحساسة من العالم .

والسؤال الذي سعت هذه الدراسة للإجابة عليه هو ما يلي : " إذا كانت القضية الكردية - قبل اعتقال عبدالله أوجلان - اتسمت بالتعقيد والصعوبة بما فيه الكفاية ، فما هو مصيرها "كقضية" بعد اعتقال هذا القائد الكردي الذي أزعج الأتراك باعتناقه أسلوب الكفاح المسلح لتحقيق أهداف حزبه في انشاء وطن مستقل للأكراد ؟ "

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعتين من الحقائق الموضوعية ، الأولى ذات سمة عامة تخص كل الأكراد كشعب وكقضية ، والثانية ذات طابع إقليمي تنصب على وضع الأكراد داخل كل دولة من الدول "المضيقة" : تركيا - إيران - العراق - سوريا . وفيما يلي أهم هذه النتائج :

أولاً : أن حق الأكراد في إقامة دولة مستقلة (أو حتى في الحصول على حكم ذاتي) قد استخدم - وعلى مدى التاريخ - كورقة للضغط على إحدى القوى أو الدول المعنية بالمنطقة - ، ولم يكن أبداً الصالح الكردي هو الهدف في أي مبادرة دولية من هذا النوع .

ثانياً : أن التجربة السياسية "الحزبية" للأكراد لم تفرز إلا مزيداً من المعاناة للشعب الكردي ، وأنها إضافة إلى الاصطدام المستمر بين أقطابها وبعضهم البعض - زادت من إضعاف القضية الكردية وأفقدتها القدرة على اكتساب مؤيدين لها إن لم تكن قد أوجدت لها عدوات مستمرة مع أطراف عديدة بالمنطقة . لقد أدت التجربة الحزبية الكردية إلى خلق وضع إتسم بالتربص والاحتكاك وعدم الاطمئنان إلى جدية العمل الكردي السياسي الموحد .

ثالثاً : أن حلم دولة كردستان الكبرى لم يعد موجوداً على الإطلاق في الفكر الكردي أو في ذهن أي قيادة كردية . وأصبحت مسألة الانفصال عن الكيانات التي يعيشون فيها هو خيار غير مطروح بالنسبة لهم ، بل قناعاتهم أن إقامة كيان صغير وسط دول معادية قد لا يفضي إلا إلى اختناقهم السريع . بل إن كل مجموعة كردية أضحت ترى أن لها خصوصية في مشاكلها تميزها عن مشاكل المجموعات الأخرى - وأنه على كل مجموعة أن تحل مشاكلها مع الدول التي تقيم داخل اطارها السياسي والجغرافي .

وأما عن أوضاع الشعب الكردي في البلدان المضيقة والعالم ، فيمكن إيجاز نتائج الدراسة في الآتي :

(أ) الأكراد في تركيا :

يخطئ من يعتقد أن الأكراد في تركيا أقلية ، أو أنهم - على حد التعبير التركي - مجرد "أتراك يعيشون في الجبل" . إنهم بملايينهم الإثنى عشر يشكلون خُمس سكان تركيا ، في حين أن الثلثين الآخرين ليسوا عرقاً واحداً ففيهم الأرمن والعرب والشركس وغيرهم . كما أن تواجدهم داخل هذه الأراضي أقدم من تواجد الأتراك .

وتركيا هي الشريك الأكبر للغرب من حيث عدد الجنود في وحلف الأطلسي ، ثم هي قاعدة للوجود الأمريكي بالمنطقة ، وهي أرض المضائق الاستراتيجية ، وحليفة إسرائيل الأولى في الشرق الأوسط .

والمعضلة التركية تكمن في أن النظام التركي الحاكم في تركيا قد بذل ما في وسعه (منذ تأسيس الدولة التركية الحديثة) لمحو الأكراد كشعب له لغته وثقافته وتقاليده ومقوماته . إنهم ما برحوا أسرى للسياسة القومية التي رسمها لهم كمال أتاتورك منذ بداية القرن العشرين . ولقد بنيت الأيديولوجية الكمالية على نفين : النفي الديني لصالح العلمانية ، والنفي العرقي لصالح القومية التركية .

لقد تعامل الأتراك مع القضية الكردية بالمفهوم الأمني والعسكري ، مما أجبر حزب العمال الكردستاني على اللجوء للكفاح المسلح وهو الأسلوب المرفوض تركياً . وهم قد اختصروا القضية الكردية في شخص عبدالله أوجلان ، لكنها أعمق من ذلك وأبعد كثيراً من حدود شخصية قائد الحزب . إن القضية الكردية لا يمكن أن تحل من خلال محاكمة أوجلان أمام محكمة عسكرية ، ولقد طرحت القضية نفسها عالمياً - بعد القبض على أوجلان - كمشكلة تتطلب حلاً حاسماً ، ولن يمضي وقت طويل قبل أن يتأكد للجميع أن هذا الحل لا يتحقق بالعنف والإبادة ، وأن لا سبيل إليه إلا بالوسائل السلمية .

(ب) الأكراد في العراق :

يشكلون القومية الثانية (بعد العرب) وعددهم حوالي الأربعة ملايين ونصف ويمثلون ٢٢٪ من إجمالي سكان العراق (٢١ مليون نسمة) عام ١٩٩٥م . يتمركزون في الشمال ، ويتمتعون - في الوقت الحاضر - بحماية دولية ممثلة في قوات التحالف الدولي ويمارسون نوعاً من الحكم الذاتي (المؤقت) . فمنذ انتهاء حرب الخليج الثانية وما أسفرت عنه من تقييد حق الحكومة العراقية في السيطرة على المناطق الواقعة بين خطي عرض ٣٣° شمالاً و٣٦° جنوباً والأكراد ينعمون

بالحماية الدولية التي دفعت عنهم محاولات القمع التي يمارسها عليهم من وقت لآخر النظام الحاكم في بغداد على مدى سبعين عاماً ... أي منذ ظهور الدولة العراقية عام ١٩٢١م وحتى العام ١٩٩١م .

فمن بين الانقلابات على الحكم في العراق ، كان انقلاب ١٧ يوليو ١٩٦٨م أقلها دموية ، لكن هذا الانقلاب الذي سمي "بالثورة البيضاء" في حينها ، أسال من الدماء على مدى ثلاثة عقود ما يوازي كل الدماء التي سفكت في تاريخ العراق الدموي الطويل ، وأحدث من الخراب والدمار المادي والانساني ما يفوق كل مثيله في التاريخ العربي . وفي حملة واحدة من حملات النظام على الأكراد (سميت بالأنفال) إستخدم صدام حسين في ١٧ مارس ١٩٨٨م ، سلاح الطيران العراقي لضرب الأكراد وإبادتهم بالغاز الكيماوى فقتل منهم ٢٠٠ ألف كردي (منهم خمسة آلاف في قرية حلبجة وحدها) فيما أعتبر من أكبر الجرائم التي إستهدفت الجنس البشري في التاريخ المعاصر .

إن المشكلة الكردية في العراق تعد بحق من معضلاته السياسية لكونها تقدم نموذجاً لا يتكرر كثيراً لأقلية أعطتها المواثيق الدولية والقوانين الداخلية سنداً لمطالبها القومية ، إلا أنها لم تسمح لهم (عملياً) بإقامة حكم ذاتي حقيقي في إطار الدولة . لذلك كانت ردود أفعال الأكراد بالعراق تتراوح ما بين التطرف والاعتدال ، وغالباً ما كانوا يتصلون بالقوى الخارجية طلباً للمساعدة والمعونة في تحقيق مطالبهم القومية .

ومن المؤكد أن المساواة التامة داخل العراق بين العرب والأكراد لم تتحقق حتى في أكثر مراحل العلاقات الكردية الحكومية إنفراجاً .

ومن المؤكد أيضاً أن من أسباب تردي أوضاع الأكراد في العراق ذلك الإنقسام والصراع المستمر والمرير بين زعمائهم . فعلى حين كان ينفرد عبدالله أوجلان بالجبهة التركية ، تقاسم كردستان العراق زعيما إنحدرا من بيئتين مختلفتين فمسعود البرزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني يمثل العشائرية والتراث ، أما جلال الطالباني : زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني فيمثل الحداثة والمدنية . وخلف التنافس بينهما يوجد تنازع على تقاسم الموارد المالية والإيرادات الاقتصادية ، الأمر الذي دفع بالاثنيين الى الصدامات المسلحة حتى خرجت الإدارة الكردية في الوقت الحاضر تفتقد الانسجام السياسي والاستقلال الاقتصادي ، وقد اتضح للباحث أن هذه الخلافات قد أدت إلى إضعاف الطرح السياسي - داخلياً وخارجياً - للقضية الكردية ، وعرقلة إعراف كل الأطراف الإقليمية والدولية بالهوية القومية للشعب الكردي .

هذا وقد أطلقنا على الحالة السياسية في كردستان العراق حالياً إسم مرحلة الفراغ السياسي الحكومي ، حيث يمارس الأكراد ولأول مرة في تاريخهم حقوقهم في حرية التعليم بلغتهم وأنشأوا لهم قوات شرطة وأمن محلية وسلطة قضائية مستقلة وصحف ومحطات إذاعة وتلفزيون كردي ، وتمكنت الحكومة الكردية (التي تشكلت في الواقع من إدارتين إحداهما مركزها أربيل تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني ، والأخرى مركزها السليمانية تتبع الاتحاد الوطني الكردستاني) تمكنت من إعادة بناء البنية الأساسية للاقتصاد الكردستاني المدمر ، وإعادة تشييد مئات القرى التي أبادتها الحكومة العراقية في العقدين الآخرين . لقد عاشت الأحزاب الكردية بالعراق فترة "شهر عسل" قصيره من ١٩٩٢م - ١٩٩٤م ، عادوا بعدها الى الاقتتال من مايو ١٩٩٤م حتى اواخر ١٩٩٨م (لأسباب مذكورة بالبحث) إلى أن تدخلت الادارة الأمريكية بهدف توحيد شمال العراق ودعم المعارضة للنظام الحاكم ، وجمعت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية بين القطبين المتناحرين البرزاني والطالباني في واشنطن أواخر ١٩٩٨م وإنتهى الطرفان الكرديان إلى شبه إتفاق (غير معلن تفاصيله) على وقف الاقتتال والتمهيد للانتخابات المقبلة حول موضوع رغبة الأكراد في الحكم الذاتي . ومن أهم ما إتفق عليه القطبان الكرديان هو أن تكون العلاقة بين إقليم كردستان والدولة العراقية في المستقبل على أساس فيدرالي .

(ج) الأكراد في إيران :

يقدرون بحوالي ٨ ملايين (أغلبهم من المسلمين السنة) ، ويمثلون ٣١٪ من إجمالي الأكراد في العالم ، ٩٪ من إجمالي سكان إيران (البالغين ٦٧ مليون نسمة في عام ١٩٩٥م) ، وهم يعتبرون ثاني الأقليات في إيران بعد الأذريين (٢٥٪) حيث لا يمثل الفرس في إيران سوى ٣٧٪ فقط من إجمالي السكان . وبالرغم من أن الأكراد قد أقاموا أول - وآخر - جمهورية لهم في مهاباد بشمال غرب إيران في ٢٢/١/١٩٤٦م ، والتي لم تستمر سوى ثلاثة عشر شهراً فقط ، فإن محاولاتهم الدؤوبة الانفصال عن إيران قد قوبلت دوماً بالعنف والقمع الشديدين . إن إيران الدولة تفرض على الأكراد قيماً مزدوجاً : أولاً للحيلولة دون انفصالهم عنها سياسياً ، وثانياً من منطلق أنهم سنيون لها عليهم تحفظات إثنية وعقائدية .

(د) الأكراد في سوريا :

يقدر عددهم بحوالي من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ ألف نسمة يتركزون في الجزيرة وأهم مدنها القامشلي والحسكة ودباسيه . وقد مرت علاقتهم بالحكومات السورية المتعاقبة بثلاث مراحل :

أ - مرحلة شارك فيها الأكراد الشعب العربي في سوريا كفاحهم وكان منهم رئيس دولة حسنى الزعيم - عام ١٩٤٩م) ورئيس وزراء (محسن البرازي) ووزراء ونواب

وضباط . وكانت سوريا على مدى هذه الحقبة (الأربعينات والخمسينات) ملاذاً للأكراد الفارين من الاضطهاد في أجزاء أخرى من كردستان .

ب - أعقب الحركة الانفصالية عن الوحدة بين سوريا ومصر في بدء الستينات قيام حكومة الانفصال بتهميش الأكراد وطردهم من الجيش وحل جمعياتهم وإغلاق صحفهم ومطاردة ناشطيهم ، وتم الترويج لفكر يرى في الأكراد خطراً على العرب وأن وجودهم قد يؤدي إلى تخلخل النسيج القومي ، فاستبدلت أسماء مدنها وقراها بأسماء عربية كما صارت "الجمهورية السورية" تسمى "الجمهورية العربية السورية" تشديداً على نقائها من أي قومية أخرى ، وأقيم الحزام العربي حول المناطق الكردية فيما يشبه سياسة الاستيطان ، حيث جرى بناء مستوطنات عربية في المناطق الكردية ، وتم تجريد ١٠٠ ألف كردي من الجنسية السورية ، ومنع الأكراد من حق إطلاق أسماء كردية على أطفالهم .

ج - مرحلة حالية يتعايش فيها العرب مع الأكراد في ظل حكم الرئيس حافظ الأسد والذي يرى أنه من العبث محاولة شطب شعب قائم . ومع ذلك لازال الوجود الكردي في الساحة السياسية معدوماً حتى في داخل المناطق التي يتركزون فيها بسوريا . ومع ذلك يبقى أنهم لا يعانون من حملات مسلحة حكومية تستهدف وجودهم كذلك التي توجه لأقربائهم في كل من تركيا والعراق .

وعلى المستوى الأوروبي والدولي ، دفعت عملية اختطاف عبدالله أوجلان بالقضية الكردية إلى سطح الاهتمام الاعلامي والسياسي بعد أن كانت بالنسبة للأوروبيين مجرد مشكلة أقلية شبه منسية . ومن أهم أسباب الاهتمام الأوروبي بقضية الأكراد أن للقضية انعكاساتها على تدفق الهجرة الكردية إلى ألمانيا وإيطاليا وهولندا واليونان وغيرها كما أنها في تداعياتها تمثل جزءاً من قضية أكبر هي محور إهتمام الرأي العام العالمي وهي قضية حقوق الانسان .

ومع ذلك فإن سياسة المعايير المزدوجة قد كشفت عن نفسها في معالجة أوروبا والولايات المتحدة وأيضاً روسيا للمشكلة الكردية . فالكل يستخدمها كورقة لتحقيق أي صالح غير الصالح الكردي . وعموماً ... هناك شبه قناعة لدى الغرب (والشرق أيضاً) بأن الوسيلة الناجحة للتعامل مع القضية الكردية هي في الإكتفاء بالنظر إلى جوانبها الانسانية دون الاقترب من أي حل لها ذو طابع سياسي .

فيما يتعلق بالبلدان العربية وأولوياتها في هذا الشأن نجد أن للعرب حاجة إلى جعل علاقتهم بالأكراد فوق وقبل علاقة الأكراد بأي طرف آخر في الإقليم . وهم لذلك سيجدون أن الأكراد حلفاء طبيعيين ولا يجوز إهمال العلاقة معهم حتى لا تنشأ تحالفات كردية مع أطراف وقوى منافسة او معادية (إسرائيل مثلاً) . إن هناك حاجة عربية لسد منافذ التغلغل الاسرائيلي أولاً ثم التركي والإيراني ثانياً عبر البوابة الكردية . في مقابل ذلك نجد أولويات للأكراد التي تستحق النظر إليها بإيجابية من الجانب العربي وأهمها حق تقرير المصير الكردي أو على أقل تقدير حقهم في الحصول على حقوق إقتصادية وثقافية وإدارية على قدم المساواة مع مواطني الدول التي يعيشون تحت سيادتها .

وبعد ذلك ، يبقى على النخبة العربية المثقفة أن تعي أبعاد القضية الكردية جيداً لتأثيرها الفادح - شئنا أم أبينا - على الأمن القومي العربي في الماضي والحاضر والمستقبل ، اذا هي تركت بلا حل عادل ومنطقي .

إننا إذاً في مرحلة بالغة الدقة والخطورة ، مرحلة تستدعي منا كعرب جهداً مكثفاً لمواجهة أخطار التجزئة ، وهو ما يجعل الحاجة الى "إبتكار" حل مناسب للقضية الكردية أمراً ملحاً وحاسماً فالأكراد -بدون شك - يتطلعون إلى الحصول على الحقوق الأساسية التي باتت تحظى بها سائر الشعوب ... ولعل حقهم في ممارسة حياتهم العادية بلغتهم وحقهم في إدارة شئونهم اليومية بأنفسهم - دون إنفصال عن الأطر السياسية للدول التي يعيشون فوق أراضيها - هذه الحقوق هي أقل ما يجب أن تقدمه الدول المضيفة إلى الأكراد حرصاً على عدم تفجر أزمات لن يستفيد منها سوى أعداد الأمة العربية .

﴿ وبالله التوفيق ﴾

المراجع

- (١) أنور عثمان ، كردستان قربان على مذبح الدولة القومية ، جريدة البيان ، ١٩٩٩ م .
- (٢) تيد روبرت جارة " أقليات في خطر " ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٥ م .
- (٣) سامي شورش ، "مراجعة سياسية واشنطن بين الأكراد صعوبات تتطلب حزمًا سياسيًا ، جريدة الحياة ، ١٩٩٩ م .
- (٤) سعيد السبكي ، "الورقة الكردية في الأزمة العراقية" ، جريدة البيان ، ١٩٩٨ م .
- (٥) صفوت جودت ، " منحة الأكراد صنعها صراع المصالح الدولي وحركها الاتحاد والترقي " ، مجلة المجتمع ، ١٩٩٩ م .
- (٦) عدنان حسين ، "قصة أم المشاكل في العراق ، مجلة الزمن " ، ١٩٩٧ م .
- (٧) عمر جفتلي ، " إعتقال أوجلان وآفاق الصراع الكردي - التركي " ، جريدة البيان ، ١٩٩٩ م .
- (٨) فؤاد مطر ، " ما يتمناه الأكراد من أمريكا وما أراداته أولبرايت لهم " ، جريدة الشرق الأوسط ، ١٩٩٨ م .
- (٩) مازن بلال ، " المسألة الكردية الوهم والحقيقة " ، بيان للنشر ، ١٩٩٣ م .
- (١٠) محمد سيد أحمد ، "القضية الكردية بعد خطف أوجلان " ، جريدة الرأي العام ، ١٩٩٩ م .
- (١١) د. محمد علي الزيني ، "الإقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين " ، مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع ، ١٩٩٥ م .
- (١٢) د. مصطفى رجب ، "مستقبل الصراع الكردي في شمال العراق" ، جريدة البيان ١٩٩٦ م .
- (١٣) مصطفى كمال ، " العودة لمشروع تروجوت أوزال يحل مشكلة الأكراد ويحقق مصالحهم " ، جريدة البيان ١٩٩٩ م .
- (١٤) ميسون يحيى ، " ثلاث رجال وثلاثة رهانات " ، مجلة الزمن ، ١٩٩٧ م .
- (١٥) نذير جزماتي ، " الأكراد ووطنهم كردستان " ، مجلة الزمن ، ١٩٩٧ م .
- (١٦) نزار أغراي ، " الأكراد بين تركيا وسوريا " ، جريدة الحياة ، ١٩٩٨ م .
- (١٧) د. نيفين عبدالمنعم مسعد ، "الأقليات والإستقرار السياسي في الوطن العربي " ، مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ م .

الفهرس

<u>العنوان</u>	<u>الصفحة</u>
مقدمة :	(١)
الفصل الأول :	(٥)
الأكراد	(٥)
- عدد الأكراد	(٦)
- قضية الأكراد	(٧)
- ماهى المشكلة الكردية في الوقت الحاضر ؟	(٩)
الفصل الثاني :	(١١)
القضية الكردية وتفاعلاتها إقليمياً ودولياً	(١١)
- مقدمة	(١٢)
* المبحث الأول : تاريخ الحركات الكردية	(١٣)
* المبحث الثاني : الأكراد داخل الأطر السياسية للدول بالمنطقة ...	(٢٣)
- أولاً : أكراد تركيا	(٢٣)
- ثانياً : أكراد العراق	(٢٦)
- ثالثاً : أكراد إيران	(٤١)
- رابعاً : أكراد سوريا	(٤٣)
* المبحث الثالث : التفاعلات الإقليمية والدولية للقضية الكردية ...	(٤٦)
- أولاً : إقليمياً	(٤٦)
- ثانياً : دولياً	(٥٠)
الخاتمة والنتائج :	(٥٣)
المراجع :	(٦١)
الفهرس :	(٦٢)